التحديات القانونيه للإنتقال السياسى - دراسه تحليليه

Legal challenges of the political transition - An analytical study

أ.م.د. زانا رؤوف حمه كريم /كلية القانون والسياسة / جامعة التنمية البشرية

تمهيد

إن البحث في النظام القانوني لفترة الإنتقال السياسي، بالرغم من أنه يُعد مهمة صعبة وشاقة، كونه يفترض البحث عن جميع التفاعلات والفعاليات القانونية الجارية خلال فترة حرجة في تأريخ الدول، لاستخلاص طبيعة القواعد الناجعة خلال تلك الفترة، الإ أنه في الوقت نفسه يتمتع بحيوية وفعالية قصوى. إذ تحدد لنا مثل هذه الدراسات الأفكار القانونية التي تقوم على أساسها بنية النظام القانوني في البلاد، كما تحدد لنا الغايات التشريعية التي تنوي التشريعات الوصول اليها، إضافة الى تحديدها للوسائل والمستلزمات التي ستساعد في الوصول الى تلك الغايات القانونية .

من هنا فإن تشخيص التحديات القانونية للإنتقال السياسي، بالإضافة الى أنه سيغدو مكنة تحديد الأهداف التي ينوي واضعوا النصوص الناجعة العمل على تحقيقها، فإنه سيحتوي في مضمونه في الوقت نفسه على صراع بين مجموعة من الأفكار القانونية والقوى الخلاّقة للقانون، وذلك من أجل الوصول الى أنجع الغايات القانونية وأفضلها. وليس هذا فقط ، بل أن تحديد سياسة الدولة القانونية خلال تلك الفترة سيُصبح في الأخير جوهر القانون ولُبه، ليس خلال تلك الفترة فقط، وإنما سيحدد مظاهر وملامح النظام القانوني المستقبلي أيضاً. بحيث لايمكن بعد ذلك معرفة طبيعة القواعد الناجعة لتلك الدولة والغايات التي تنوي التشريعات تحقيقها حق المعرفة، ما لم نكن على إلمام تام بإتجاهات سياسة الدولة القانونية خلال تلك الفترة. وهذا الأمر إن دل على شيء، فإنما يدل على أن القواعد النافذة لا تحمل غاياتها في ذاتها ، وينبغي الأ تكون كذلك. بل يجب أن تكون وسائل فعالة للوصول الى غايات أسمى من تلك القواعد.

أهمية الدراسة :-

إن هذه الدراسة تتمتع بأهمية قصوى من زوايا عدة ، فهي أولاً : تركز على بيان الأسس النظرية التي تقوم عليها بنية النظام القانوني في البلدان المختلفة عموماً، لبيان كيف يُكوِن المشرع (واضعي النصوص الناجعة) تصويره الذهني لسن التشريعات وكيف يحدد الغايات القانونية خلال الفترات المختلفة، وهي ثانياً : تركز على تحديد مسارات السياسة القانونية في الدولة في مرحلة حساسة وحرجة جداً من تأريخ الدول وحياة المجتمعات التي تعيش في ظل فترة الحكم الإنتقالي، كونها تبحث عن معنى لقيمة العملية القانونية الجارية، وبشكل خاص البحث عن القيمة القانونية للأحداث التي تؤدي الى إحداث التغييرات المفاجئة في النظام القانوني. والمعايير المتبعة عند سن القواعد الملزمة خلال تلك

الفترة ، وكيفية سنها، وآليات تحديد الغايات القانونية في ظل ظروف الدولة الداخلية ، وهي ثالثاً: تحاول أن تَصُب تركيزها على تشخيص أهم المؤشرات والمعوقات التي تعتري طريق عملية تحديد الغايات القانونية والتحديات التي تواجهها في هذا السياق من أجل الوصول الى سياسة تشريعية واضحة المعالم

مشكلة الدراسة :-

إن المشكلة الأساسية في هذه الدراسة (والتي تتضمن في الوقت نفسه تساؤلات الدراسة أيضاً)، تكمن بالدرجة الأساس في القيمة القانونية للأهداف المرجوه من عملية سن القواعد الملزمة خلال الفترات الحكم الإنتقالية، بإعتبارها تسن في ظل ما تسمى بفترة (الفوضى القانونية). ويستتبع ذلك التشكيك بالفعل في وجود فكرة قانونية سليمة ومكتملة الجوانب خلال تلك الفترة. عليه فإن المشكلة الرئيسة تكمن في قيمة الفكرة القانونية "عند إفتراض وجودها" عند الطبقة الحاكمة خلال الفترات الإنتقالية ، خاصة عند محاولة مطابقتها مع القواعد والتشريعات التي ستسنها فيما بعد، وهل من الممكن تصور وجود أهداف تشريعية واضحة المعالم، متطابقة مع النصوص، مستجيبة لمتطلبات الفترات الإنتقالية ، وماهي إتجاهات أو مسارات سياسة الدولة القانونية خلال تلك الفترات ؟ و من هي الجهة المخولة بتحديد تلك الإتجاهات ؟ مع عدم إهمال السؤال أيضاً حول المعايير القانونية المتبعة في تحديد الوسائل والغايات القانونية والمجالات التي تتجسد فيها مقتضيات الفكرة القانونية .

فرضية الدراسة :-

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية، مفادها أن واضعوا النصوص الناجعة خلال الفترات الإنتقالية لا يتمكنون من الإستقرار على إختيار فكرة قانونية معينة، مكتملة الجوانب والعناصر، لكي تكون أساساً لبناء بنية النظام القانوني الجديد لمرحلة ما بعد الإنتقال السياسي، أو على أقل تقدير لا يوفقون في تبني سياسة قانونية واضحة المعالم متطابقة مع متطلبات الوضع الإنتقالي ، وذلك بسبب عدم وجود فكرة قانونية دقيقة ، ولهذا فإن الفكرة القانونية في ظل الفترة الإنتقالية إما هي غير موجودة أصلاً، أو أنها موجودة، ولكنها تعيش في حالة من اللا إستقرار وعدم وضوح الغايات القانونية ، وهذا ما يؤدى الى تخبط المشرع عند ترجمته لقيم الفكرة القانونية الى قواعد محددة. ، لذلك فإن الفوضى القانونية خلال الفترات الإنتقالية ستحل لا محالة.

حدود الدراسة :-

للدراسة هذه حدودان ، أولهما موضوعي والثاني زمني :-

✓ الحدود الموضوعية للدراسة : إن هذه الدراسة تركز بالدرجة الأساس على البحث في تحديات النظام القانوني في نطاق القواعد ذات الطابع الدستوري فقط، وبهذا فإن هذه الدراسة تستبعد بشكل نهائي دراسة القواعد غير الدستورية أو القواعد ذات الطابع الخاص حتى و إن كانت قواعد ناجعة.

✓ الحدود الزمنية للدراسة : إن هذه الدراسة هي في الأصل محاولة جدية للبحث في تحديات النظام القانوني في فترة زمنية معينة بالذات في حياة بعض الدول ، الفترة التي تسمى بالفترة الإنتقالية، لذلك فإن الدراسة تستبعد البحث في السياق التأريخي للنظم القانونية والدستورية .

الدراسات السابقة :

في الحقيقة هنالك العديد من التقارير والدراسات والبحوث التي تناولت بشكل أو بآخر مسألة التحديات أو الإشكاليات القانونية التي تواجه مرحلة الإنتقال السياسي، مع بيان مؤشراتها و تداعياتها و معوقاتها، ولكن كل من زاوية أو رؤية مختلفة، ولأهداف متنوعة. كما أن فرضيات هذه الدراسات تختلف الى حد بعيد عن فرضيتنا للدراسة. نذكر على سبيل المثال نماذج من هذه الدراسات :

- غيليرمو أودونيل ، فيليب س. شميتر ، إلانتقالات من الحكم السلطوي ، ترجمة صلاح تقي الدين ، مركز الدراسات إلاستراتيجية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٧.
- نويل كالهون ، معضلات العدالة الإنتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية ، ترجمة ضفاف شربا ،ط/١ ، الشبكة العربية للإبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤.
- بول أوجريدي و لوسيا ناشلوفا ، دروس من تجارب الإنتقال الديمقراطي المتعثرة في اوروبا ، تقرير منظمة التقرير من أجل الديمقراطية (DRI) ، الديمقراطية المؤجلة ،عقبات امام الإنتقال السياسي، منشور في مجلة رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، العدد ٦٧، عام ٢٠١٣.
- Ajume Wingo, Freedom in the Grounding of Transitional Justice, (Chapter 9) , Alice Machlan & Allen Speight, Justice , Responsibility and Reconciliation In Wake Of Conflict, Springer Science + Business Media, Dordrecht.2013, PP 135-157.
- فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم إستراتيجي)،ط١، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧
- د . عبدالوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التأريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦

منهجية الدراسة :-

وقد إتبعنا في تحديد منهجية هذه الدراسة المنهج التحليلي، وبالأخص أسلوب التحليل النوعي

خطة الدراسة :

إستناداً الى ما تقدم ، نقسم هذه الدراسة الى مباحث و مطالب، كالآتي :-

✓ المبحث الأول : السياسة القانونية حول الإنتقالات السياسية .

- المطلب الأول : الأصول القانونية للإنتقال السياسي
- المطلب الثاني : المعايير القانونية لتحديد أنواع الإنتقالات السياسية

- المطلب الثالث : المؤشرات القانونية المرتبطة بالإنتقال السياسي
- ✓ المبحث الثاني : المعضلات القانونية في فترة الإنتقال السياسي
- المطلب الأول : طبيعة القواعد القانونية السارية خلال فترة نظام الحكم غير المؤكد
- المطلب الثاني : الإشكاليات المتعلقة بالعدالة الإنتقالية في فترة الإنتقال السياسي
- المطلب الثالث : البنية المجتمعية للإنتقال السياسي والعوامل المؤثرة فيه
- ✓ الخاتمة
- ✓ قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول

السياسة القانونية حول الإنتقالات السياسية

المطلب الأول

الأصول القانونية للإنتقال السياسي

قد تشهد الدولة أحداثاً وتحولات وتغييرات سياسية وقانونية وإجتماعية وإقتصادية عدة، تساهم في إنهاء حقبة معينة من حياة الدولة و نظامها السياسي، والآذان ببدء مرحلة جديدة توحي بنشوء نمط محدد من نظام الحكم في البلاد مستقبلاً. سواء أكانت هذه التحولات بصورة إيجابية و تصب في مصلحة المواطنين أم بصورة سلبية تضر مصالحهم.

وفي الحقيقة يبدو أن السياق الأكثر تكراراً للتعريف بمفهوم الإنتقال السياسي أو الفترة الإنتقالية والمستقاة من تجارب بعض الدول والذي يعلن من خلاله عملية إلانتقال والتحول من نمط معين للحكم الى آخر والبدء بمرحلة جديدة في حياة الدولة، يتمثل أساساً إما في حدوث إنقلاب عسكري في البلاد أو ثورة شعبية أو وقوع هزيمة عسكرية في نزاع دولي، أو تغيير إجتماعي كبير من شأنه أن يؤثر في الخريطة السياسية في الدولة، أو حدوث أزمة (إقتصادية) هائلة تعصف بالبلاد . بالإضافة الى حدوث حالات ما يسمى بـ(إلاحتلال أو الغزو) من قبل قوة خارجية [(١)]

عليه إذا كانت وسائل إسناد السلطة وفقاً للتصنيف الدستوري التقليدي تكمن في حالات " الوراثة – إلاختيار الذاتي – إلاستيلاء بالقوة (الثورة أو إلانقلاب) – إلانتخاب" [(٢)]، وهي الطرق التقليدية لتولي السلطة وإسنادها في

(١) غيليرمو أودونيل ، فيليب س. شميتر ، إلانتقالات من الحكم السلطوي ، ترجمة صلاح تقي الدين ، مركز الدراسات إلاستراتيجية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٤٢ .

(٢) للتفصل حول وسائل إسناد السلطة أنظر : د. إحسان حميد المفرجي ، د.كطران زغير نعمة، د. رعد ناجي الجدة ، القانون الدستوري والظام الدستوري في العراق ، ط/٤، شركة العاتك ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ص ٦٠-٧٠ . وأنظر أيضاً أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، الجزء الأول، الجزء الثاني ، ترجمة : علي مقلد ، شفيق حداد، عبدالحسن سعد، ط/ ٢، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ص : ٢٢٠-٢٢٤. وكذلك ،منذر الشاوي، القانون الدستوري، الجزء الأول،ط٢،

الدولة ، فإن حدوث أي تغيير طارىء خارج المدد القانونية والأطر الدستورية النافذة في الدولة على وسائل إسناد السلطة، يستتبعه الإيذان ببدء حقبة جديدة في حياة الدولة و بفترة حكم إنتقالية للتحول من نمط معين للحكم الى آخر وفق أسس جديدة أو أطر معدلة. عليه فإن عملية الإنتقال السياسي تفترض إسناد غير تقليدي للسلطة والحكم.

وبما أن الراي الغالب في الفقه الدستوري يذهب الى أن مصير القواعد الدستورية والنظام السياسي القائم وقت حدوث عملية التغيير غير التقليدية، يعتمد بالدرجة الأساس على إرادة و مشيئة ممن يسمون بـ(الحكام الجدد) الذين سيتولون الحكم خلال الفترة الإنتقالية، وكذلك على الآلية التي سيتبعونها لتوليهم السلطة وحكم البلاد. لذلك فإنه يستحيل الحديث عن أي نظام سياسي مؤكد للبلاد خلال الفترة الإنتقالية، لطالما أن الحكام الجدد لم يظهروا مواقفهم صراحة حول طبيعة الحكم الذي سينون إقامته بعد مرحلة الحكم الإنتقالي. وهذا يعني أن مصير القواعد السابقة وطبيعة القواعد الجديدة، ستكون هي الأخرى (غير مؤكدة) وستبقى رهينة بيد (الحكام الجدد)، الى حين إبداء موافقهم بشكل صريح.

الإ أن الأمر المؤكد هو أن الحكام الجدد سيعبرون بشكل أو بآخر عن مواقفهم للحكم والنظام السياسي والقانون في قواعد معينة (عاجلاً أم آجلاً)، لذا فإنه من المفيد علمياً وعملياً البحث في طبيعة القواعد التي سيصدرونه لبيان فحواها و قوتها القانونية وموقفها من القواعد القانونية والدستورية السابقة.

وإذا كان المعيار المعتمد للإعلان عن بدء فترة الإنتقال السياسي، ينطلق أساساً من فكرة تغيير وسيلة إسناد السلطة في البلاد بشكل طارىء أو إعادة صياغتها بشكل مفاجيء (والذي ينطبق بالدرجة ألاساس على حالات نجاح الثورة أو إلانقلاب أو الإحتلال والغزو)، فإنه ليس بإلامكان (نظرياً) تطبيق فكرة الإعلان عن بدء فترة الإنتقال السياسي على الحالات التي يتم فيها إسناد السلطة وفقاً للأسس الدستورية النافذة في البلاد أو الحالات لا يطرأ فيها حدث مفاجيء أو طارىء بالصورة التي ذكرناها آنفاً [(١)]، إذ لم تشهد أية دولة أن إعتزمت الإعلان عن بدء مرحلة إنتقالية في البلاد دون أن تمر الدولة بحدث مفاجيء أو حالة طارئة أثرت على وسائل إسناد السلطة الإ نادراً [(٢)]. وعليه

العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ص : ٩٣-١٦٧ . و أنظر ايضاً: د. عبدالكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ، ط/١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٢٧-١٦٤ . د. محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان ، ط/٤ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٤٩- ٥٣ .

(١) وهي حدوث إنقلاب عسكري في البلاد أو ثورة شعبية أو وقوع هزيمة عسكرية في نزاع دولي، أو تغيير إجتماعي كبير من شأنه أن يؤثر في الخريطة السياسية في الدولة، أو حدوث أزمة (إقتصادية) هائلة تعصف بالبلاد . بالإضافة الى حدوث حالات ما يسمى بـ(الإحتلال أو الغزو) من قبل قوة خارجية.

(٢) يبدو أن تجربة المملكة المغربية لتطبيق مرحلة الإنتقال السياسي بعد عام ١٩٩٠ التي شكل إحداث مؤسسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٠ إطلاق سراح المئات من المفقودين والمختفين قسرياً في عام ١٩٩١ الذين تم إعتقالهم منذ عام ١٩٧٣ .نقطة تحول كبرى في مسار حقوق الإنسان بالمغرب، ومؤشراً على حدوث تغيير في تعامل النظام السياسي المغربي مع ملف حقوق الإنسان. دون حدث سياسي مفاجيء داخل دولة المغرب أو تغيير في نظام الحكم أو الحكام ، لذا فإن هذه التجربة تعد لحد الآن

فأن فترة الحكم الإنتقالي تكون تلك الفترة التي تلي مرحلة إنتهاء فترة حكم قانوني و دستوري معين مباشرة (سواء أكانت هذه النهاية بشكل كامل أو بشكل جزئي) وبسبب طارىء يستوجب التغيير، دون أن نصل الى فترة حكم دستوري جديد و مؤكد، أو هي تلك الفترة التي تتوسط فترة ما بين مرحلتين دستوريتين .

على هذا الأساس فإن فترة الإنتقال السياسي ستغدو المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتاج أو ثمار تبني وسيلة معينة معتمدة في عملية إسناد السلطة، و يمكن التنبؤ بمؤشرات النتائج الإيجابية أو السلبية لهذه الوسيلة من خلال الفترة الانتقالية التي قد تتصارع فيها القوى السياسية والإجتماعية (التي ستظهر نتيجة لعملية التحول) فيما بينها لغرض إثبات ذاتها في المرحلة الإنتقالية، لطالما كان نظام الحكم فيها غير مؤكد ، وذلك للتأكد فيما إن كانت هذه القوى الإجتماعية ستكون لها موطيء قدم في المرحلة القادمة المؤكدة. ويبدو جلياً ان الحكام الجدد خلال الفترة الإنتقالية سيعتمدون على العهد البائد بدستوره و قوانينه ونظامه. ولكن ليس لغرض الحكم، وإنما لغرض التبرير للإعلان عن مرحلة التحول من نمط للحكم الى آخر الذي سيكون لهم دور كبير في تحديد ملامحه مستقبلاً [(١)].

وبما أن النظام السائد خلال الفترة الإنتقالية هو نظام غير مؤكد، وذلك لعدم ظهور ملامحه بعد، لذا فمن الطبيعي أن تكون هذه المرحلة في حياة الدولة معقدة وحساسة، وبالرغم من كون فترة الإنتقال السياسي فترة ضبابية أو رمادية في حياة الدولة، الإ أنها مع ذلك، مرحلة طبيعية وحتمية فى أي تحول ديمقراطى. لذا فمن الطبيعي أن نتصور وجود عوائق و غموض حول مضمون عملية التحول السياسي. لانه بالرغم من سقوط النظام السياسي السابق، الإ أن بعض قوانينه وقواعده ستبقى نافذة المفعول في المرحلة اللآحقة [(٢)]، كما أن بعض مؤسساته وأصحاب المصالح المرتبطين به، لن يسقطوا، بل يقاومون ويحاولون العودة من خلال طرق عدة، لتأكيد ذاتهم في المرحلة القادمة. وبذلك يظهر نوع من

تجربة فريدة من نوعها . وقد حدث الكثير فيما بين عام ١٩٩١ وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير عام ٢٠٠٤ . لذلك يعتبر عام ١٩٩١ علامة فارقة في رحلة لم تنته بعد في المغرب.

(١) عليه فإنه من المفيد عملياً البحث عن كيفية تكوين الجماعات الإجتماعية الجديدة ، أو كيفية إعادة تجمع القوى الأجتماعية القديمة في ظل الفترة الإنتقالية، وكيف سينعكس دورها في عملية التحول السياسي في البلاد، وكيف تستجمع هذه القوى الإجتماعية قواها من جديد، و على أي اساس سيتعامل الحكام الجدد مع القوى المتنفذة القديمة او القوى التي ستتشكل حديثاً ؟ القوى الإجتماعية التي لم تتأطر بأطر سياسية ، كالأحزاب السياسية.

(٢) ليس من السهل تحديد المعايير التي سيعتمدها الحكام الجدد للإبقاء على بعض قوانين العهد السابق، و جعلها سارية المفعول في المرحلة الإنتقالية أيضاً، الإ أن التجارب أثبتت أن اغلب التشريعات التي لا تعبر عن آيديولوجية العهد السابق أو التشريعات الخاصة التي لا تتعلق بقضايا نظام الحكم وممارسة السلطة، ستبقى بشكل أو بآخر نافذة المفعول ،حتى بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية ، و كمثال على ذلك : القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ والذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٥٣ ، وبقي نافذاً الى الوقت الحالي، بالرغم من وقوع ثورات و إنقلابات و إحتلال و هزائم عسكرية و أزمات إقتصادية عدة بعد نفاذ القانون المذكور. الإ ان نفاذ القانون المذكور لم يتأثر.

الإرباك في المشهدين القانوني والسياسي، ويؤثر ذلك الأمر بشكل مباشر على سلطة الدولة وقدرتها على تثبيت دعائم نظامها الجديد.

ويتحدد معنى الإنتقال (Transition) (والذي هو في الأساس يعني الفترة الفاصلة بين نظام سياسي و آخر)، بإنطلاق عملية إنحلال النظام السلطوي من جهة ، ويتحدد من جهة أخرى بإقامة نوع من الديمقراطية أو عودة بعض أشكال الحكم السلطوي أو نشوء بديل ثوري. فمن بين ما يميز الإنتقال هو أن قواعد اللعبة السياسية غير معينة أو غير مؤطرة بشكل ثابت، ليس بسبب أنها تضل في تدفق أو تغير مستمر، بل لأنها عادة موضع إعتراض أو شك، والنشطاء الفاعلون يتصارعون ليس لتلبية مصالحهم الإثنية، أو مصالح أولئك الذين يتزعمون تمثيلهم فحسب، بل من أجل تحديد القواعد والإجراءات التي ستحدد هوية الفائزين والخاسرين المحتملين في المستقبل تشكيلتها ، وبالفعل، فإن هذه القواعد (Rules) الناشئة كفيلة بأن تقرر الى حد كبير أية موارد يمكن إنفاقها شرعيا في الحلبة السياسية و من هم الفاعلون المسموح لهم بدخول هذه الحلبة .[١] ومن هم الشركاء الجدد المساهمين في العملية السياسية اللآحقة [٢].

المطلب الثاني

المعايير القانونية لتحديد أنواع الإنتقالات السياسية

إن المؤشر النموذجي لبدء الإنتقال السياسي، هو عندما يبدأ الحكام السلطويون، أيأ كان السبب ، بتعديل قواعدهم الخاصة بإتجاه تأمين المزيد من الضمانات لصالح حقوق الأفراد والجماعات. مع التأكيد على أن ليس كل انتقال في نطاق الحراك السياسي هو بالضرورة (إنتقال ديمقراطي – Democratic Transition) من حيث النسق والمفهوم. وهذا ما يفرض علينا بالضرورة الحديث عن المعايير القانونية المعتمدة لتقسيم أنواع الإنتقالات السياسية . إذ يمكن أن تؤدي الافعال وردود الافعال حول مطلب الإنتقال الديمقراطي الى تكريس الاستبداد مرة أخرى [٣].

---

(١) غيليرمو أودونيل ، فيليب س شميتر ، الإنتقالات من الحكم السلطوي، المصدر السابق، ص ٢١ .

(٢) وفي هذه الحالة يمكن تصور نوعين من الشركاء السياسيين : **أولاً** : الشركاء الأصليون، وهم أولئك الذين ضمنوا الى حد كبير مقاعدهم في المرحلة اللآحقة، ويحاولون بسط سيطرتهم و نفوذهم بشكل أكبر من خلال الإستحواذ على القدر الأكبر من مواقع القوة في النظام الجديد.

ثانياً : الشركاء التبعيون : أو الشركاء بالتبعية ، هم أولئك الذين كسب النظام الجديد ولائاتهم ، ولم يكسبوا هم مقاعدهم في الحقبة الجديدة ، وهم في إنتظار دورهم للحصول على حصصهم في النظام الجديد.

(٣) وهذا ما يدفعنا الى أن نفترض أن كل إنتقال سياسي، لا يعني باي حال من الأحوال التحول من نظام إستبدادي – تسلطي ، الى نظام ديمقراطي – تسامحي .إذ أثبتت التجارب ان بعض الإنقلابات العسكرية في القرن العشرين كانت ضد الأنظمة الديمقراطية. و بالنتيجة كان التحول من نظم ديمقراطية الى نظم أخرى تسلطية و إستبدادية. يستنتج من ذلك بأن الإنتقال السياسي يعد ضمن أهم مراحل التطور الحاصل في نطاق نظام الحكم في البلدان المختلفة ، و لكن ليس بالضرورة أن يكون الإنتقال من سيء ألى أفضل ، من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي ، إذ قد يكون الإنتقال من من بعض جوانب النظام و لا يشمل الإنتقال الكامل ، إذ أن

على هذا الأساس فإن الحديث عن التحول الديمقراطى [١] والمستنبط من فترة الإنتقال السياسي، لا يتحدد بمجرد حدوث عملية الإنتقال السياسي، إنما يتحدد من خلال التخلي الكلي عن معالم النظام التسلطي (السابق)، والانتقال التدريجي سلمياً نحو تجربة منظمة، تتسم معالمها ببناء المنظومة الديمقراطية المتكاملة. ومتمتعاً في الوقت نفسه بآلياته وشروطه الزمنية والمكانية والنسقية ، والتى تختلف من دولة الى أخرى، حسب بنيانها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. مع التذكير بأن الانتقال الديمقراطى هو مجرد مرحلة من ضمن مراحل البناء المؤسسي للديمقراطية.

من هنا فإن الانتقال السياسي – الديمقراطى يفترض الا يكون وجها آخر لمنظومة التسلط أوإعادة إنتاجها، ويفترض أيضاً أن يختلف عن الانقلاب السياسى والذى يمثل تغيراً مفاجئاً في الدولة ونظام الحكم، تغيير تعتمد قيادته على جماعة نافذة وتمتلك مقومات القوة ، أو من خلال المؤسسة العسكرية والتى تهدف فقط الى الاستيلاء على السلطة وتسيير الدولة بالقوة، ودون وجود اية ضمانات للتحول الديمقراطي لاحقاً.

كما ويفترض أن يختلف الانتقال السياسي– الديمقراطى، عن مفهوم الثورة والتي من صورها العنف من خلال النضال المسلح تقوم به جماعات أو مجموع الشعب ضد منظومة الدولة التسلطية والخروج عن قوانينها التسلطية. إن الانتقال الديمقراطى في هذا السياق يفترض أن يتضمن مفهوم العدالة الانتقالية تتويجا لسلسلة من الانتقالات السلمية، والتي تتصف بإنتقال النظام السياسى من حالة الاستئثار بالسلطة والدكتاتورية، الى الديمقراطية بطريقة سلمية، متوافقه وبسرعة طرديه تنتجها مرحلة الانتقال وفقا لأوضاع مجتمع معين وخصوصيته الثقافية والتاريخية.[٢]

الإنتقال الشامل قد يحدث في حالات الثورة فقط . ولكن مع ذلك لا أحد يستطيع أن يضمن كيف سيكون شكل النظام الذي سيلي مرحلة ما بعد الإنتقال السياسي . لذا فإن المرجوه دائما من الإنتقال هو أن يكون الإنتقال ديمقراطيا . وهو لا تأتي إعتباطاً ، و إنما وفقاً لمجموعة من المعطيات والأسس تؤدي الى نوع من التحول الى الديمقراطية . عليه فإن (التحول الديمقراطي – Democratic Transformation) تتضمن عمليات مستمرة تخوضها المجتمعات، بعد أن تصنع وتخلق دولتها الحاملة لمتغيرات التحول الديمقراطي وليس العكس.

(١) (الانتقال الى الديمقراطية– Transition Toward Democracy) في فترات تاريخية معينة والتى تمر بها المجتمعات تتم فيها عمليات الانتقال الديمقراطى التعاقدى والتعاهدى من خلال مرجعية مستقرة وثابته تعرف بالدستور او العقد الاجتماعى او القانون الاساسى للدولة . وفي هذا الانتقال الى الديمقراطية يتحول النظام السياسى المستهدف من نظام الدولة الابوية التقليدية وحكم الاقلية والفردية الى المأسسة السياسية للديمقراطية القائمة على الشراكة والمواطنة والفصل بين السلطات وإستقلال القضاء وحرية تشكيل الاحزاب وشراكة منظمات المجتمع المدنى. والانتقال الى الديمقراطية هو أيضاً مرحلة من ضمن مراحل البناء المؤسسى للديمقراطية. وفي هذا النسق المفاهيمى يمكن أن تتحول شعارات الديمقراطية الى مجرد بهرجة وإحتفاليات ودعوات وهمية ومُظللة حول هذه المرحلة في ظل سيطرة الحرس القديم لمقومات القوة. وهذا السيناريو عادة ما يلاحظ في بعض نظم الحكم العربية. للتفصيل أنظر: د. ميلاد مفتاح الحراثي ، التحول والانتقال الديمقراطي: النسق المفاهيمى Democratic Transition and Transformation: Conceptual Framework ، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي : (٣٠-٧-٢٠١٥)
http://www.akhbaar.org/home/2012/04/129258.html

(٢) لا يقصد بالإنتقال السياسي في هذا السياق ، مفهوم (الحكومة الانتقالية) والتي تعني في فترة زمنية محددة ومعينة تشكيل حكومة في انتظار الوضع النهائي لحالة الانتقال الديمقراطى، ومنها الانتخابات والدستور وبقية منظومة الانتقال الديمقراطى.مع التذكير بأن

ويمكن تصنيف حالات الإنتقال الى الديمقراطية التي شهدها العالم مؤخراً في ثلاثة نماذج ، وهي : التحول السياسي ، أو الثورة الشعبية ، أو الإنتقال عبر التفاوض السلمي.

ففي الحالة الأولى : يسعى الزعماء الموجودون في السلطة الى تحويل نظام حكمهم الشمولي الى نظام ديمقراطي ، فيأخذون على عاتقهم الشروع بعملية الإنتقال الديمقراطي، ويتولون قيادة ركب التغيير السياسي المتأني الى أن يتوج بإنتخابات حرة في النهاية. وفي هذا النمط من الإنتقال السياسي يحتفظ أعضاء النظام القديم بسلطتهم السياسية حتى بعد إنبلاج فجر الديمقراطية.

وبالنسبة للثورة الشعبية: فهي تظهر عندما يضعف النظام الشمولي، ويصبح على شفى الإنهيار. فتقتنص المعارضة الفرصة السانحة للإستيلاء على السلطة بعد سقوط النظام السابق.

أما في النموذج الثالث: فيجلس الممثلون عن النظام والمعارضة معاً على طاولة المفاوضات للإتفاق على ترتيبات الإنتقال الى الديمقراطية.وتتأرجح قوتاهما النسبيتان في حالة توازن غير مستقر.[١]

وفي الواقع، فإن الإيمان بتفضيل الأنظمة الديمقراطية على أنظمة الاستبداد والقمع والديكتاتورية خلال الفترة الإنتقالية لا يكفي لوحدها، وإنما ينبغي بالضرورة أن يستتبع الإيمان بالديمقراطية، إرادة للتغيير والفعل الحقيقي التى تمتلك الإستعدادات المخلصة لترجمة ألتضحيات وفقاً لآليات قانونية أو خارطة طريق واضحة المعالم، ومجابهة ثقافية الخضوع والاستبداد والتسلطية السياسية. أنها (الإرادة الاجتماعية – Social Will [٢]) التي من المؤمل أن تعمل مخلصة لصالح التحول الديمقراطي وإدراك أهميته.إذ لا يتحقق التحول الديمقراطي بالخطب الرنانة وتعطيل المصالح والمظاهرات والاعتصام والشعارات، بل من خلال التواصل والتصالح مع المواطن والوطن، والذي من شأنه أن يتجه نحو المأسسة للبنى التحتية للمشهد الديمقراطي وواقعه المجتمعي التحولي.

عليه فإن التحول الديمقراطي سوف لن يتم بعيداً عن الإرادة الاجتماعية والشعبية للمواطنة، لأنها سوف تفتقد إلى العمق السياسي والذي يجذر قواعدها، لا يمكن بعدها والتراجع عن خياراتها. إذ أن التحول الديمقراطي يمثل بحق مشروعاً إجتماعياً، ولكن بـ(واجهات سياسية– Social Enterprise) تستبعد في مشهديتها مظاهر الانقلاب السياسي أو الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح. الأمر الذي يعرقل إستمرار دولة القانون وتأمين الحريات وقيام الأحزاب ، وبناء توافقية إجتماعية–سياسية كحد مقبول لفكرة التداول السلمي للسلطة.

ومن أهم شروط التحول الديمقراطي، الامتزاج العاقل الرشيد بين هذه المنظومة (أي منظومة التحول الديمقراطي) والإرادة المجتمعية. إذ أن التَّغُير المجتمعي المصحوب بالإرادة المجتمعية يعد من أهم قيم التحول الديمقراطي التى ستوفر إمكانيات

الانفتاح السياسى والإصلاح والانتقال الى الديمقراطية والتحول الديمقراطى ليست مترادفات للانتقال الديمقراطى وهى لا تعنى الانتقال الديمقراطى في أى معنى من معانيه. أنظر ، المصدر نفسه، ص ٥.

(١) نويل كالهون ، معضلات العدالة الإنتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية ، ترجمة ضفاف شربا ،ط/١ ، الشبكة العربية للإبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤.

(٢) ينبغي االتذكير بانه قد لا يستبعد توظيف فكرة الإرادة الإجتماعية كقفاعة لترويض جموع المواطنين و رغباتهم لصالح الحكام الجدد.

الصعود في خطوات عملية في مشروع ديمقراطي. تغَيُّر يعمل على ترجمة الوعي إلى برامج مُشرعنة سلوكاً وعقيدة. مع التذكير بأنه قد لا يملك كل المجتمع مقومات التغيير المجتمعي بنفس القوة والقدرة و والتأثير، لأن هذه العملية تتطلب بالتأكيد وعي المجتمع الناجع وفهمه العميق للعملية، والأهم من ذلك كله، تقبله لنتائج التغيير المجتمعي بكل مساويه ومحاسنه. وهو ما يتطلب المزيد من التأني والعمل السياسي والاجتماعي الصادق نحو تحول حقيقي، تحول يترجم ثقافة الديمقراطية إلى سلوك لا يتجزأ من النسيج المجتمعي. (١)

خلاصة القول هنا هي أن إنتقال بعض الأنظمة السلطوية خلال مرحلة (الإنتقال) قد يكون نحو شيء (مؤكد)، وفي حالات أخرى قد يكون نحو شيء آخر (غير مؤكد) ، وقد يكون هذا الشيء (الآخر) تأسيس نظام ديمقراطي جديد، أو قد يكون إعادة العمل بنظام قديم أكثر صرامة على الأرجح من أنظمة الحكم السلطوية. كما يمكن أن تكون النتيجة إرباكاً للمشهد العام (فوضى)، بحيث أن الحكومات المختلفة التي تتناوب على السلطة، تفشل في تأمين حل ثابت متنبأ به لمشكلة مأسسة (Institutionalizing) السلطة والحكم . كما يمكن للإنتقالات (وتحت ذريعة التحول الديمقراطي) أن تتطور الى مواجهات عنيفة ومنتشرة لا نهاية لها، ما يؤدي أخيراً الى ظهور أنظمة حكم ثورية تتجاوز المجال السياسي.(٢)

وفي جميع الأحوال، فإن الأمر المؤكد منه خلال المراحل أو الفترات الإنتقالية، هو أن نظام الحكم في الدولة تكون نظاماً غير مؤكد ، كما أن القواعد المطبقة خلال تلك المرحلة، تكون هي الآخرى غير مؤكدة أيضاً ، وهذا ما قد يؤثر على قيم العدالة الإنتقالية السارية المفعول في تلك المرحلة. وأخيراً يبدو أن العنف تجاه الطغاة خلال فترات الإنتقال السياسي بات منهجاً طبيعياً بالنسبة للمهتمين بدراسة الثورات، وكما يرى (بارينغتون مور — Barrington Moore) في كتابه الشهير (The Social Origins Of Dictatorship And Democracy — الأصول الإجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية)(٣) فأن التغيير السياسي بتشكيله الثوري والتقدمي، يستلزم بالضرورة تدميراً عنيفاً للطبقات المهيمنة المحافظة، فلو تركت تلك الطبقات "المتمثلة بطبقتي الفلاحين والنبلاء الإقطاعيين" من دون أن تمس ، لوقف عقبة في طريق تطور مجتمع حر، بل ربما تسهم في الإنتقال الى نظام فاشي أو شيوعي ، من هنا يعد تدمير هذه الطبقات مرحلة تقدمية، وإن كانت دامية من مراحل التطور التأريخي .

---

(١) د. ميلاد مفتاح الحراثي ، المصدر السابق ، ص٣.

(٢) غيليرمو أودونيل ، فيليب شميتر ، المصدر السابق ، ص ١٥.

3 Barrington Moore .Jr. The Social Origins Of Dictatorship And Democracy, Lord and Peasant in the Making Of the Morden World , (Boston MA ; Beacon Press , 1966 , pp 20 and 505-508.

نقلاً عن :

Jonathan M. Wiener . Review Author .History and Theory ,Vol 1 , 15.NO 2, (May 1976) pp 146 – 175. http; // links.Jstor.org- sici . Wesleyan University.

المطلب الثالث

المؤشرات القانونية المرتبطة بالإنتقالات السياسية

من أهم العمليات القانونية المرتبطة بالإنتقال السياسي، هي ظهور مؤشرات نظام الحكم غير المؤكد في البلاد. يستتبعه في أغلب الأحيان ظهور الرغبة في الإنتقال الديمقراطي، وذلك نظراً لتردي الأوضاع الداخلية في شتى المجالات في ظل الفترة الإنتقالية.

وعلى هذا الأساس فإن المؤشر الأبرز للإعلان عن بدء فترة الحكم الإنتقالي، هو حدوث فجوة أو هوة دستورية بين مرحلتين متلاحقتين في الحياة السياسية للدولة، ومن ثم غياب دور الدولة ومؤسساتها وإرادتها في إدارة الأوضاع بالقدر الكافي، وحدوث فراغ قانوني ودستوري، وإنحسار القواعد المنظمة للعلاقات إلاجتماعية، مما يجعل من الطبقة الحاكمة الجدد أن تكون صاحبة القرار الأولى والوحيدة بإمتياز، و دون أن تتحمل أية مسؤليات قانونية تجاه الفئات الإجتماعية.

هذا يعني أنه، ونظراً لظروف معينة، يغدو المجتمع أمام حكام جدد من طراز مختلف، قابضون على القوة الكبرى في الدولة، دون أن يكون لهؤلاء سند قانوني سليم، حتى وإن وجدت تبريرات إنسانية او أخلاقية أو سياسية للحالة هذه. و دون أن يتمكن أحد من مسائلة هؤلاء وملاحقتهم قانونياً. ما يعني أن الحكام الجدد خلال المرحلة الإنتقالية هم من يتولون الحكم دون أن يتحملوا المسؤولية.

والى جانب المسائل "المؤسسية" العالقة في الدولة خلال المرحلة الإنتقالية، مثل تباطوء نطاق الإصلاحات الدستورية ، وعدم اللجوء الى الإنتخابات لإختيار الحكام الجدد، أو تأخير توقيت إجرائها، وعدم مشاركة المواطنين في إختيار نظام إجرائها. فإن ثمة عوامل أخرى مسؤلة هي الأخرى عن تعطيل الحياة العامة. ومؤشر في الوقت نفسه على ظهور بوادر تحديات لقانونية جمة لفترة الإنتقال السياسي، وذلك بسبب ضبابية الموقف خلال المرحلة الإنتقالية. فهنالك عوامل سياقية، كاستمرار النزاع المسلح، والأزمات افقتصادية، والثقافة السياسية الخاصة بالدولة، والفساد. وهنالك عوامل ناعمة، كمحدودية عمليات التشاور العام، وتهميش دور منظمات المجتمع المدني في إتخاذ القرارات.

كما ويعد غياب الوحدة السياسية، سواء أكان بين معسكرات المعارضة، أم الإئتلافات الحاكمة. واحداً من أهم أسباب تعثر عمليات الإنتقال والتحول السياسي. وفي بعض البلدان، أدى إنعدام الإهتمام بخلق توافق مجتمعي عام حول مسار التنمية القومية أو الوطنية، الى إعاقة مساعي تعزيز الديمقراطية، والحرية، والتقدم الإجتماعي – الإقتصادي بشكل ملحوظ. حيث كان الحوار الصادق والمنظم الشامل لجميع الاطياف معدوماً تقريباً في كثير من الدول التي مرت بفترات الإنتقال السياسي.

وقد عانت أغلب البلدان التي شهدت نوعاً من الإنتقال السياسي، من أزمات إقتصادية عسيرة قبل وأثناء مرورها بمراحل الإنتقال السياسي- الديمقراطي. وكانت الإنتكاسات الإقتصادية ملحوظة بشكل أكبر في الدول التي تعطلت أو تراجعت عمليات الإنتقال. ويرجع ذلك بشكل جزئي مرة أخرى الى محدودية عملية التشاور العام. ومع إنخفاض الدخول، شعر المواطنون في بعض الدول بـ(حنين الى الماضي). حيث الثقة و الإستقرار النسبيين. الإ أن

التجارب توضح لنا أن حالة الرخاء النسبية. أو على الاقل قدرة الحكومة على تلبية الإحتياجات الإقتصادية الأساسية لمواطنيها، ليستا بالضمان الأكيد لتحقيق الديمقراطية [١].

إجمالاً، يمكن القول أنه من خلال دراسة المرحلة التي تلي عملية التغيير السياسي مباشرة ، يلاحظ ظهور المعالم الآتية داخل الأوساط المجتمعية والتي تشكل حافزاً للتحول السياسي في البلاد، و دون التنبؤ بأنه كيف ستؤول هذه التحولات، ومن أهم هذه المؤشرات :-

- أولاً : اختلال التوزيع والتوازن بين القوى الإجتماعية والمصالح المجتمعية والتحالفات الداخلية والخارجية القائمة، مما ينجم عنه حدوث نزاعات وصراعات عدة، وعلى مستويات مختلفة. فيما يحاول الجميع إيجاد توزيع وتوازن جديد وعادل للقوى والمصالح الداخلية والخارجية. ومن هنا يبرز صراع النفوذ بين جميع الأطراف. وقد أثبتت التجارب أن الصراعات الداخلية أثرت بشكل سلبي على عمليات الإنتقال السياسي[٢]، كما ولعبت العوامل الخارجية أدواراً عدة، سواء على الصعيد السياسي، أو المالي، أو المعنوي. وبالنتيجة تخفق الدولة في تلبية توقعات شعبها، و تفشل في إحداث تغييرات ديمقراطية عميقة الأثر.

- ثانياً : حدوث حالات التصادم بين بعض التشريعات التي كانت نافذة في المرحلة السياسية السابقة، مع بعض تشريعات صادرة المرحلة السياسية الحالية (أي الأوامر الحديثة للحكام الجدد). وذلك نتيجة للتحولات الحاصلة بسبب تغيير النظام القانوني والتغييرات الفكرية حول كيفية إدارة المجتمع وإختلافات في الرؤية للدولة. وينتج عن ذلك ما يسمى بـ(الفوضى القانونية). لأنه لا أحد يعلم بالتحديد ماهو التشريع النافذ وماهو الملغي، وكيف سيكون مصير التشريعات السابقة في ظل سكوت الحكام الجدد عن بيان مصيرها. ويلاحظ في بعض البلدان أنه يتم إبقاء العمل ببعض التشريعات "المهمة" لعدم وجود البديل المناسب لها أثناء الفترة الإنتقالية، مع القبول بحصول الازدواجية التشريعية (أو التعارض الظاهري) في بعض الحالات التي قد تتسبب أحياناً في إحداث نوع من التشتت في التشريعات النافذة، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على قدرة هذه التشريعات في تنظيم الأمور المجتمعية في البلاد، ما ينجم عنه خرق واضح للقوانين وإنتهاكها على مستويات عدة [٣]. ولنا عودة الى هذا الموضوع في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

---

(١) بول أوجريدي و لوسيا ناشلوفا ، دروس من تجارب الإنتقال الديمقراطي المتعثرة في اوروبا ، تقرير منظمة التقرير من أجل الديمقراطية (DRI) ، الديمقراطية المؤجلة ،عقبات امام الإنتقال السياسي، منشور في مجلة رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، العدد ٦٧، عام ٢٠١٣، ص ٥٤.

(٢) على سبيل المثال : حالة آذربايجان ، التي تسببت النزاعات الداخلية المسلحة في سقوط الحكومة الإصلاحية ، وعودة نخبة العصر الشيوعي السياسية. وفي جورجيا ، ادى النزاع على إقليم جنوب أوسيتيا المنشق الى حرب قصيرة مع روسيا، ما مكن الحكومة من اللعب بورقة الوحدة الوطنية ن وصرف الإنتباه عن قلة التقدم المحرز في اجندة الإصلاح .. للتفصيل أنظر بول أوجريدي و لوسيا ناشلوفا ، المصدر نفسه ، ص ٥٥.

(٣) شهد العراق عموماً و إقليم كوردستان خاصة ، الفوضى القانونية مرات عدة ، ففي إقليم كوردستان مثلاً ، و بالتحديد بعد سحب الحكومة المركزية العراقية إداراتها في محافظات السليمانية – أربيل – دهوك في ١٩٩١/١٠/٤ شهد الإقليم فوضى قانونية عارمة ،

– ثالثاً : بطء إكتمال عملية سن التشريعات خلال الفترة الإنتقالية، أو بطء عملية إنفاذها داخل المجتمع وإرباطها بظهور الأعطال في النظام غير المؤكد للبلاد، والذي يؤدي بالتأكيد الى عجز وقصور في النظام القائم. مما يحدث نوعاً من الارباك بالنسبة لمؤسسات الدولة (المتبقية) التي تتولى عملية تنفيذ التشريعات. وذلك نتيجة العمل بالاجتهادات الشخصية، ما ينجم عنه تاويل النصوص وفقاً لرؤى ضيقة، رؤى أقل ما يقال عنها أنها رؤى مجموعات إجتماعية متنفذة داخل السلطة في المرحلة الإنتقالية. وقد أثبتت التجارب أنه في بعض الحالات، كانت سلطات الدولة في ظل الفترة الإنتقالية، مشغولة بتدعيم مقومات السلطة أكثر من إنشغالها بتعزيز سيادة القانون. حيث كان ينظر للأخيرة في أغلب الأحيان بوصفها خطراً على الأولى لذا فمن الطبيعي أن نتصور عدم تحقيق التشريعات لغاياتها المجتمعية عند تنفيذها.

– رابعاً : صعوبة التأقلم السريع مع الوضع الجديد، وصعوبة تفهم نمط القيادة السياسية الجديدة في الحكم على وجه السرعة، نظراً للتحول السياسي الحاصل بالنسبة للطبقة الحاكمة. تَحول من نظام كان يقوده راي وفق نمط معين، الى نظام آخر يعمل بروح مختلفة، وينتظر منه إبراز معالمه بشكل يختلف عن سلفه. لذا فمن الطبيعي أن يسود الشك والحذر من جهة، أو التفاؤل والحماس الشديدين من جهةٍ أخرى. وكلما إمتد بها الأمر، فإنها تعطي فرصة أكبر للتدخلات الأجنبية، وتعطي فرصة لفلول النظام القديم أن يجمعوا صفوفهم من جديد.

– رابعاً : ظهور العنف بنسب ودرجات مختلفة، واتخاذه لأشكال عسكرية أو أمنية أو سياسية أو فكرية. كما ومن مؤشرات المرحلة الإنتقالية، زيادة الصراع الإقتصادي. حيث إن القوى المتضررة من تغيّر نظام الحكم إقتصادياً ستبذل قصارى جهدها بطرق مختلفة للتأثير في المرحلة الانتقالية. وذلك من خلال شراء ذمم وتشكيل مجموعات جديدة وتشكيل أحزاب جديدة وبلورة واجهات وقيادات تعبر عن مصالحها.

المبحث الثاني

المعضلات القانونية في فترة الإنتقال السياسي

المطلب الأول

طبيعة القواعد القانونية السارية ومشكلة مأسسة الحكم

من المؤكد أن إنهيار الدستور والنظام القانوني القديم لأي سبب كان، وعدم سن الدستور الجديد للبلاد خلال الفترة الإنتقالية، يؤدي الى خلق فراغ دستوري و قانوني على الدولة. ويجلب معه إشكاليات ومشاكل قانونية عديدة داخل المجتمع، وعندما يبدأ الحكام الجدد بممارسة ما يسمى "السلطة أو السيادة الفعلية" على الأرض لإدارة البلاد، فإنهم يطالبون المواطنين بإلامتثال لأوامرهم وتعاليمهم، دون أن يكون لهم سند دستوري أو مشروعية قانونية، لأنهم إذا كانوا يتمتعون بالشرعية الدستورية والمشروعية القانونية، لما سقط الدستور والنظام السياسي القديم. كما ويؤدي

لآنه لم يكن يعلم احد ما هو مصير القرارات و القوانين التي كانت الحكومة المركزية قد أصدرتها قبل عام ١٩٩١. و تكرر المشهد مرة اخرى بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ، حينما شارك الكورد مرة اخرى في تاسيس الحكومة الإنتقالية في بغداد.

إنهيار النظام القانوني القديم الى رفع الغطاء القانوني والدستوري عن المؤسسات التي كانت تمارس جزءاً من سلطات الدولة في البلاد. عليه فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماهي طبيعة القواعد القانونية التي سيتولى الحكام الجدد الإعتماد عليها في فرضهم لإرادتهم على الشعب أثناء الفترة الإنتقالية أو فترة الحكم الإنتقالي ؟ وعلى ماذا تستند هذه القواعد القانونية في ظل غياب الدستور؟ وكيف يمكن الحد من سلطة الحكام الجدد خلال الفترة الإنتقالية ؟ وهل يتزامن بالضرورة إنهيار النظام القانوني القديم مع ولادة نظام قانوني جديد في ظل نظام الحكم غير المؤكد؟ وما هو الوصف القانوني أو التكييف القانوني السليم لتلك الأوامر والقرارات ؟ في الحقيقة هذه الأسئلة حول طبيعة القواعد القانونية السائدة خلال الفترة الإنتقالية تمثل بحق تحدياً قانونياً ومعضلة خلال الفترة الإنتقالية. حتى وإن وصلنا الى إجابة دقيقة حول طبيعة هذه القواعد، فإن المعضلة ستبقى قائمة طالما أن الحديث حول مشروعية(المؤسسة) التي ستتولى تنفيذ هذه الأوامر لم ينتهي بعد.

أياً كانت طريقة تولى الحكام الجدد السلطة في البلاد، فإن المرحلة الثانية التي تلي فترة ظهور الحكام الجدد في ظل الفترة الإنتقالية، هي مرحلة محاولة التأطير القانوني للوضع الإنتقالي، وذلك بغية الإنتقال بالنظام غير المؤكد الى نظام مؤكد. ولكن كيف سيتولى الحكام الجدد صياغة القواعد القانونية لتأطير نظام الحكم القائم في البلاد في ظل عدم وجود قواعد قانونية لتنظيم أمور الحكام أصلاً، وعدم وجود عملية التشاور العام. وهل يعقل أن يمارس الحكام الجدد كل هذه المهام الحساسة في البلاد دون قيد أو شرط وبشكل إعتباطي ؟

من المعلوم أن اغلب المؤسسات في الدولة (إن ظلت قائمة) في ظل الفترة الإنتقالية، تمثل إمتداداً لنظام الحكم القديم ودستوره الملغي. ومن المؤكد أيضاً أن الحكام الجدد سيلجأؤون في بعض الحالات الى بعض هذه المؤسسات لتنفيذ أوامرهم الجديدة وفقاً لمعايير ذاتية وليست موضوعية. كما أن التصور العام السائد خلال الفترة الإنتقالية يفترض أنه لا يمكن ممارسة السلطة من خلال مؤسسات قانونية في ظل فراغ دستوري و قانوني. هذا من جانب ، ومن جانب آخر، فإن طبيعة "المؤسسة" تفترض وجود "منظومة ادوار" ، و وجود هذه المنظومة تفترض تغيير الأشخاص داخل المؤسسات دون تغيير مهام هذه المؤسسات، طالما أن هذه المؤسسات تعمل وفقاً لأهداف وضعت بشكل مسبَق. الإ أن الواقع في ظل الفترة الإنتقالية يؤكد لنا عكس ذلك، إذ أنه وفي ظل الفترة الإنتقالية ، فإن أدوار تلك "المؤسسات" تتغير، أما الأشخاص (أو الحكام الجدد)، فهم الذين سيبقون.

إن ظهور المؤسسات في ظل الفترة الإنتقالية مرتبطة أساساً بتسليم السلطة الى معهد دائم، الأ وهو الدولة أو إحدى مؤسساتها بموجب الدستور. الإ أن المؤكد خلال الفترة الإنتقالية ، هو عدم تسليم المهام الضرورية الى المؤسسات، بل يتم ممارستها من خلال الأشخاص فقط [١].

(١) للتفصيل حول مفهوم المؤسسات و دورها في ممارسة السلطة أنظر : موريس ديفرجية ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة د.جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط١، ١٩٩٢، ص٥٨، و أنظر أيضاً جورج بوردو ، الدولة ،ترجمة ، د . سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٣ ،٢٠٠٢ ،ص٢٠.

في الحقيقة يجب الإقرار بأنه ينبغي الأ يوجد نشاط في المجتمع لا يخضع لقواعد تنظمه، وبالتالي فإن الحكام لا يصدرون الأوامر للآخرين فقط، بل وفي بعض الحالات قد يصدرون الأوامر لأنفسهم أيضاً، وذلك وفقاً لنظرية " التقييد الذاتي – Auto- Limitation Theory" [1] ، عليه فإن السلطة السياسية تمارس وفق قواعد معينة أو يفترض ذلك [2] حتى وإن إختلفت ظروف وفترات ممارستها. وبالتالي فإن الأوامر التي سيصدرها الحكام الجدد (والتي تتخذ دون عملية التشاور العام)، هي التي ستحل محل القوانين. وإذا طالت هذه الفترة دون إجراءات ناجعة، فإنه من المرجح أن يظهر النظام السلطوي من جديد.

وفي ظل ظروف ما بعد الصراع، كثيراً ما تبدي الأطر القانونية، دلالات متراكمة على الإهمال والتشويه السياسي، وتتضمن عناصر تمييزية، وقلما تفي بمتطلبات المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الجنائية، وكثيرا ما تكون قوانين الطوارئ والمراسيم التنفيذية هي السائدة . وإذا وجدت القوانين المناسبة، فإن الجمهور العام قد لا يعرف عنها شيئاً، وقد لا تملك الجهات الفاعلة الرسمية القدرات أو الوسائل لتنفيذه، وعادة ما تنقص النظم الوطنية القضائية أو الإصلاحية أو نظم الشرطة الموارد البشرية والمالية والمادية الضرورية لأداء عملها بصورة ملائمة . كما وتعوزها الشرعية في كثير من الأحيان، بعد أن تحولت بفعل الصراع وإساءة الاستخدام إلى أدوات للقمع . وتتسم هذه الحالات دائماً بوفرة في الأسلحة، وتفشي العنف الجنسي، وإستغلال الأطفال، وإضطهاد الأقليات والفئات الضعيفة، والجريمة المنظمة، والتهريب والاتجار بالبشر، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية .وفي هذه الحالات كثيراً ما تملك الجماعات الإجرامية المنظمة موارد تفوق ما لدى الحكومة الوطنية أو المحلية، وأسلحة أفضل مما بأيدي سلطات إنفاذ القانون . وإعادة بناء قدرات المؤسسات الوطنية وشرعيتها مهمة طويلة الأمد . علماً أن إعادة الأمن البشري وحقوق الإنسان وسيادة القانون خلال

(١) تنسب نظرية التقييد الذاتي الى الفقيه الألماني (رودولف فون إهرنج ١٨١٨-١٨٩٢)، و يرى إهرنج ان سبب خضوع الحاكم للقانون الذي سينه بنفسه سيمنح فرصة الخضوع الإختياري من قبل الأفراد بشكل يؤدي في ابعاده الى تقوية سلطات الدولة، من منطق ان ذلك الخضوع سيضفي الشريعية على تصرفات الحكام . و سعة هذه الشريعية هي إحدى العناصر الهامة في ديمومة سلطة الحكام و الإذعان لإرادتهم . بناء عليه فإن مصلحة الحكام تقتضي منهم الخضوع لأحكام القوانين التي يخلقونها او يسنونها. للتفصيل راجع : سمير خيري توفيق ، مبدأ سيادة القانون، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات،(١٣٨)،١٩٧٨،ص١٣٠. و أنظر د.ثروت أنيس الأسيوطي ، فلسفة القانون في ضوء التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، مطبوعة على الرونيو، ص١٦٥، شمس الدين الوكيل، النظرية العامة للقانون، منشاة المعارف، الإسكندرية،ط١، ص٢١١، وكذلك راجع عبدالرحمن البزاز، مباديء اصول القانون، مطبعة العاني،بغداد،ط٢، ١٩٥٨ ، ص٨٢. وكذلك دراستنا مشكلة تقييد السلطة السياسية بالقانون، ط١، مكتب الفكر والتوعية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص وما بعدها.

(٢) أنظر : د.منذر الشاوي، القانون الدستوري / نظرية الدستور ، مركز البحوث القانونية، بغداد ، ط/١ ، ١٩٨١ ، ص ١١.

تلك الفترة ضرورة لا يمكن[١] إغفالها أو تأخيرها باي حال من الأحوال، وهذا ما لا يتحقق دون إنفاذ قواعد ناجعة لإلزام المواطنين.

و اخيراً ثمة مشكلة قانونية أخرى تمثل بحق تحدياً خلال تلك الفترة والمستخلصة من تجارب بعض الدول ، وهو أنه عادة ما تكون المهمة الأولى التي من المفترض القيام بها بعد التغيير المفاجيء أو الإنتقال السياسي، هي إتخاذ القرار بشأن تشكيل إطار قانوني لتشكيل سلطات الحكم الإنتقالية. وفي الحالات التي لا يمكن أو لا يفضل فيها إجراء إنتخاب بشكل فوري، يصبح من الممكن الطعن في شرعية الجهة الحاكمة.خاصة حين تكون تركيبتها أو تحركاتها غير معبرة عن مزاج المجتمع خلال المرحلة الإنتقالية، أو هي لا تسعى بالصورة الكافية للإستجابة للمطالب الأساسية للمواطنين. لذا فعادة ما يتم إتخاذ القرارات بشان إجراء الإنتخابات أو إعادة كتابة الدساتير بشكل متسرع، مع العلم أن تلك القرارات ذات أهمية على المدى البعيد. ويعد التوافق على تلك المسائل تحديداً أمراً صعباً، خاصة إذا غاب الإجماع الشعبي حول القضايا الاساسية، كتوجهات الدولة في المستقبل.

وفي معظم الحالات، تحتاج الحكومات الإنتقالية الى أن تقر بشكل سريع إذا ما كانت ستجري الإنتخابات، ومتى ستجريها ، والأهم ماهية الجهات والمؤسسات التي سيتم إنتخابها، وقد يتطلب ذلك مراجعة القوانين وإنشاء أو إعادة تشكيل مؤسسات الدولة، كلجنة الإنتخابات على سبيل المثال. عليه ومن خلال الفترة الإنتقالية، يصعب تحديد التوازن بين الأجهزة و سلطات الدولة، حتى في البلدان التي لا تمر بالفترة الإنتقالية. وبينما يؤدي حصول الحاكم الجديد على سلطات زائدة عن الحد الى بروز الحكم السلطوي مرة أخرى. فإن تشتيت السلطات بين مراكز عدة يمكن أن يؤدي هو الآخر الى إحداث شلل في عملية صنع القرار، و توقف عملية الإنتقال [٢].

المطلب الثاني

الإشكاليات المتعلقة بالعدالة الإنتقالية في فترة الإنتقال السياسي

تحدي آخر تواجهه الطبقة الحاكمة في فترة الإنتقالات السياسية، يتمثل في العدالة الإنتقالية. فمن الناحية النظرية صحيح أن العدالة الإنتقالية (كما سنرى بعد) تحاول إرضاء وإنصاف المظلومين في ظل الفترة الإنتقالية ، الإ أن هذه العملية من الناحية الواقعية محفوفة بإشكاليات قانونية جمة، خاصة إذا نظرنا الى العملية في ظل القواعد القانونية الداخلية التي لا يعرف مصيرها بعد.

---

(١) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي حول (سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع)، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي : (تأريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٥) :-

Dist : General , 23 August 2004 , p 18،

(٢) بول أوجريدي و لوسيا ناشلوفا ، دروس من تجارب الإنتقال الديمقراطي المتعثرة في اوروبا، المصدر السابق، ص٥٢.

لذا فإن التحدي ألابرز وألاخطر الذي يواجه فترة الإنتقال السياسي، هو موضوع العدالة الانتقالية [١]. خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الماضي، وهو السؤال الكبير الذي واجهته التجارب التي سبقتها. وخلال دراسة تجارب بعض بلدان(أوروبا الشرقية)، يمكن الإشارة إلى نموذجين أساسيين :الأول الذي دعا إلى الاستمرارية القانونية .وهو الذي مثلته تجربتا(بولونيا وهنغاريا)، وخصوصاً أن التغيير فيهما كان سلساً وسلمياً وتواصلياً وتدرُّجياً .أما الثاني فقد عكسته تجربتا(ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا)، إذ كان التغيير ثورياً فيهما، لذلك إرتفعت دعوات القطيعة مع الماضي وإستخدام العدل العقابي والتاريخي وسيلة لمعالجة جرائم النظام، والتلميح بالنزول إلى الشوارع.

وأياً كانت الأسباب، فقد واجهت هذه البلدان وبلدان أخرى موضوع العدالة الانتقالية في كيفية التعامل مع الماضي (بالتشدّد أو بالمرونة)، مع الحفاظ على قيم العدالة والتضامن الاجتماعي وتعويض الضحايا، والعمل على إصلاح النظام القانوني قبل أي شيء، في سبيل كشف الحقيقة الكاملة والتمكّن من معرفة حجم الأضرار التي لحقت بالمجتمع والأفراد من جراء سياسة التسلط وسوء استخدام السلطة والنفوذ. [٢]

وفي ندوة دولية إنعقدت ببرلين من ٣١ يناير إلى ٢ من فبراير ٢٠٠٥ حول قضايا التحديات المحلية والعالمية للمصالحة، أثار كثير من التدخلات المحلية والعالمية للمصالحة، مسألة المعنى أو المضمون الملموس والواقعي لمفهوم المصالحة .ومن أهم الملاحظات التي طرحت في هذه الندوة هي:

١. إن المصالحة لا تعني بالضرورة" نسيانا "أو حتى" اعتذارا."

٢. إن المصالحة سيرورة صعبة وطويلة الأمد، ولا تسير وفق خطة محددة سلفاً، بل هي بالأحرى ثمرة سياق تاريخي متميز.

٣. على المصالحة أن تنبع من عمق المجتمع، ولا يمكن أن تكون مفروضة من الخارج.

٤. ليس المطلوب تحقيق مصالحة بين أفراد، بل يجب أن يتم التشديد على" المصالحة الاجتماعية."

٥. يفترض في المصالحة إن هي أرادت تحقيق تغيير إجتماعي وسياسي عميق بأن تكون سيرورة جماعية وإدماجية [٣].

إن معاقبة رموز النظام السابق أمر مستبعد في حالة تنصيب النظام الديمقراطي الجديد بعملية التحول السياسي أو عبر المفاوضات السلمية، إذ يحتفظ هذا النظام بسلطة تكفي لفرض شروطه بالعفو عن جرائمه السابقة، مقابل السماح بحدوث إنتقال سياسي، وحدها الثورة الشعبية تنطوي على إحتمال معاقبة الطغاة، وذلك لتجردهم من السلطة اللأزمة

---

(١) للتفصيل راجع :

Ajume Wingo, Freedom in the Grounding of Transitional Justice, (Chapter 9) , Alice Machlan & Allen Speight, Justice , Responsibility and Reconciliation In Wake Of Conflict, Springer Science + Business Media, Dordrecht.2013, PP 135-157. P140.

(٢) عبد الحسين شعبان ، العدالة الإنتقالية ، مقاربات عربية للتجربة الدولية، ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مايو ٢٠١٣ ، ص ص ٩٩-١٢٨ ، ص ١٠٢. و أنظر أيضاً :

Ajume Wingo, Freedom in the Grounding of Transitional Justice, ibid. 144.

(٣) عبدالكريم عبداللاوي ، تجربة العدالة الإنتقالية في المغرب، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

للحيلولة دون تغيير النظام .[١] عليه فإن الحديث عن العدالة الإنتقالية لا يكون له أثر ما لم تسبق العدالة الإنتقالية إنتقالا سياسياً من نوع الثورات .

تدل العديد من تجارب المجتمعات الساعية إلى انتهاج نظام ديمقراطي، إعتماد العدالة الانتقالية بوصفها إستراتيجية تستهدف إرساء حقوق الإنسان والتعامل مع إرث انتهاكات حقوق الانسان في الماضي. وتدل هذه التجارب على أن لكل حالة وضعها الخاص، وأن ليس ثمة نماذج عالمية حول كيفية مواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان الماضية أو حتى ضرورة مواجهتها. غير أن مواجهة الماضي لا تتم دون أن يكون هناك إلتزام أخلاقي تجاه ضحايا الانتهاكات والاعتراف بهم كضحايا لأنظمة إعتمدت في حكمها التعسف وإنتهاك الحقوق، كما أن نسيان هؤلاء الضحايا من شأنه أن يعيد الاحساس بالمظلومية والاهانة .

عليه تتطلب العدالة الانتقالية إجراء المحاكمات لتأمين معايير عالية من الاستقلالية والكفاءة، وذلك للتأكد أولاً وعبر التحقيق، من صحة الادعاءات لوضع استراتيجية مناسبة باحترام الإجراءات القانونية، وحظر المحاكمات المتعددة للجريمة ذاتها، فلا يجوز محاكمة متهم أكثر من مرّة على جريمة واحدة، كما يتطلب الأمر حماية الشهود وحماية الموظفين والإجراءات وتوعية الجمهور. فالزعم بطاعة الأوامر غير مقبول، كما أن الجرائم لا تسقط بالتقادم في خصوص المرتكبين إزاء جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الخطيرة والجرائم ضد الإنسانية. وأن رئيس الدولة لا يتمتع بأية حصانة، ويحظر اللجوء السياسي لحماية الجناة، مع تأكيد حقوق المدعى عليهم، ولا عقوبة بأثر رجعي وفي حالة التعرض للسجن لا بدّ من حماية حقوق السجناء) [٢] كما تقوم العدالة الانتقالية على معتقد مفاده أن المطالبة بالعدالة الجنائية ليست شيئا مطلقاً، بل يجب أن تتم موازنتها بالحاجة إلى السلم والديمقراطية والتنمية العادلة وسيادة القانون .إن العدالة الانتقالية نتاج للخطاب الدولي حول حقوق الإنسان، وتشكل جزءا منه"

لذا فغالباً ما يرافق مرحلة الانتقال السياسي، وجود قيود عملية معينة تحد من قدرة الحكومة على إعتماد إجراءات قضائية خاصة لإنصاف ضحايا الإنتهاكات. وقد تشمل هذه القيود نقصاً في الموارد البشرية والمادية. فضلاً عن وجود نظام قضائي ضعيف أو فاسد، أو عملية انتقال ديمقراطي هش، ونقص في الأدلة الجنائية لإنتهاكات حقوق الإنسان ووجود عدد كبير من مرتكبي الجرائم، أو عدد كبير من الضحايا . فضلا عن وجود عراقيل مختلفة سواء كانت قانونية أو دستورية. وتسعى الحكومات التي تعمل على عملية الانتقال الديمقراطي وفق مفهوم العدالة الانتقالية. وعلى تلك الحكومات أن لا تعتبر مثل هذه القيود عذراً يبرر عدم القيام بأي شيء لمواجهة إرث إنتهاكات الماضي، وإنصاف الضحايا، لذلك فأن مواجهة الماضي يعد حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية وإنصاف الضحايا. والأهم من ذلك كله، هو إعتبار العدالة الانتقالية فلسفة ومنهجاً لا تقوم على الثأر أو الانتقام، بل الوصول إلى حلول بين مرتكبي الإنتهاكات والضحايا، في محاولة لإعادة بناء مجتمع يتسع للجميع، يقوم على إحترام حقوق

(١) نويل كالهون، معضلات العدالة الإنتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية ، المصدر السابق ، ص ٣٤.

(٢) عبدالحسين شعبان ، المصدر السابق ، ص ١٠٥.

الإنسان وسيادة القانون. ويستهدف معالجة ماضي الإنتهاكات لحقوق الإنسان، ومساعدة المجتمعات على الإنتقال السلمي إلى الديمقراطية. عدالة تستهدف التعامل مع إرث الإنتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية، وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية. بالإضافة إلى تحمل المؤسسة القضائية، ومسؤولية ضمان التدابير والأطر القانونية التي تستهدف المحاسبة على جرائم الماضي ومنع وقوع جرائم جديدة .

وإذا كانت الطبقة الحاكمة خلال الفترة الإنتقالية جادة في عملية إنصاف المضلومين ، عليها التاكيد على أن العدالة الإنتقالية تركز على خمسة مناهج أساسية لمواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان الماضية. تبدأ بتشكيل لجان تقصي الحقائق التي تعمل على إجراء تحقيقات رسمية. مستعينة بعملها على لجان تقصي الحقائق الدولية أو الآليات التي وضعتها الأمم المتحدة، والاعتماد على جهود المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. بعد ذلك تأتي مرحلة المحاكمات سواء كانت محاكمات مدنية أو جنائية وطنية أو دولية، ثم مرحلة التعويضات سواء من خلال التعويض الرمزي أو العيني، ومرحلة الاصلاح المؤسسي الذي يمتد في إصلاحاته إلى إزاحة مرتكبي الجرائم والإنتهاكات عن مناصبهم، وإعادة تأهيل الموظفين الفاسدين، وتصل العدالة الانتقالة في مناهجها إلى مرحلة إحياء الذكرى الجماعية وإقامة النصب التذكارية [١].

مع التذكير بأن سياسات أو آليات العدالة الانتقالية لا تجلب بالضرورة المصالحة الوطنية؛ ولكن يمكن لهذه السياسات والآليات أن تلعب دوراً مفيداً، وأن تقدم خارطة طريق لبناء مستقبل أفضل.

وبما أن تجارب ونماذج العدالة الإنتقالية تختلف من دولة لأخرى، لذا فإن إيقاع عمليات العدالة الانتقالية يختلف هو الآخر من دولة لأخرى، معتمدة في ذلك على الظروف الخاصة بمجتمع هذه الدولة؛ حيث يمكن أن تختلف نقاط البداية إختلافاً جذرياً. ففي بيرو وتشيلي وجنوب أفريقيا (مثلاً)، كانت المصارحة بالحقيقة نقطة بداية مفيدة، ولكن في اليونان والعراق والأرجنتين تم البدء بأحكام الإعدام. في حين كانت عمليات التطهير وفحص مرتكبي الانتهاكات وعزلهم نقطة البداية في أوروبا الشرقية .وفي سيراليون بدأ العمل على المصارحة بالحقيقة مع العدالة الجنائية جنباً إلى جنب بالشكل الذي علمنا الكثير من الدروس المهمة، سواء الجيدة منها أو السيئة .تكمن أهمية ذلك كله في أن آلية واحدة تقود إلى الأخرى، وأنه لا ينبغي لآلية أن تعيق عمل الأخرى .إنها مقاربة شاملة يكون الحد الأدنى فيها هو معالجة قضايا المساءلة والحقيقة والإصلاح والتعويضات [٢].

عليه فإن العدالة الانتقالية ليست شكلاً خاصًا من أشكال العدالة، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان. وأن الإصلاح التشريعي والدستوري خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها، والذي يضمن التخلص من ترسانة قوانين الماضي التي شُرِعت من

(١) اياد الملاح ، أحد عشر عاما على عملية التحول نحو الديمقراطية في العراق ، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي في (٢٠ / ١١ / ٢٠١٤) . http://www.iawvw.com/articles/883-2014-04-16-23-54-57

(٢) عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة أطروحات جامعية (١٠) ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٩ .

أجل هيمنة النظام السابق على مقدرات الحياة السياسية، وكرست لمبدأ إفلات الجناة من الموظفين العموميين من العقاب، ضروري لضمان السلم المجتمعي لمرحلة ما بعد الإنتقال السياسي. كما وينبغي أن **تتضمن عملية** الإصلاح ، سن قوانين ودستور جديد يتوافق مع الانتقال إلى الديمقراطية. ويندرج تحتها أيضًا كل ما يراه المجتمع ضروري للتعامل مع ميراث من القمع وإنتهاكات حقوق الإنسان، حتى إذا تطلب ذلك تغيير القانون الجنائي والقوانين سيئة السمعة التي كان يتحصن بها النظام البائد لتبرير أفعاله الإجرامية. (١)

عليه فإن عملية العدالة الانتقالية وما تتضمنه من محاكمات ولجان تقصي الحقائق، وتعويضات وإعادة التأهيل هي "بلا شك"عملية مكلفة على المدى القصير. ومع ذلك، فالفشل في التعامل مع مثل هذه القضايا على نحو منطقي وديمقراطي وشامل سوف يكون أكثر كلفة على الدولة والمواطنين على المدى البعيد(٢)

وما يجب التنويه اليه هنا أخيراً ، هو ضرورة إجراء الترابط بين الإنتقال السياسي والعدالة الإنتقالية، إذ أن العدالة الانتقالية ينبغي أن تكون بمثابة حلقة وصل بين مفهومين عموميين، هما الانتقال أو التحول (Transition) والعدالة (justice). العدالة: بإعتبارها من المثل العليا للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وإحقاقها ومنع التجاوزات والمعاقبة عليها''. والانتقال أو التحول : بإعتباره مفهوم منحصر في فترة من التغيرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة وتصحيح جرائم أرتكبت عن طريق نظام قمعي سابق. وهذا يعني أن لا قيمة لعدالة إنتقالية لا يستتبعها إنتقال

---

(١) تتحدد وظائف العدالة الانتقالية تبعاً لمهماتها المنحدرة من الاختصاص النوعي، وهكذا تتصدى هيئاتها للكشف عن حقائق ماضي الانتهاكات بالتحري والتحقيق فيها، وتحديد المسؤوليات في شأنها، فردية أو جماعية، وإذا كانت من صميم سلطات الدولة أو أجهزتها أو من مسؤوليات جماعات غير دولتية. كما تقرر هيئات الحقيقة والمصالحة في نطاق وظائفها، في سبل جبر الأضرار الفردية والجماعية، وتقترح ضمانات عدم التكرار التي تكون موضوع تقارير ختامية تتضمن مجموع الأعمال المتصلة بوظائفها. وفي إطار إعمال وتفعيل الاختصاص النوعي، تقوم هيئات العدالة الانتقالية، بوظائف أخرى تعزز ثقافة حقوق الإنسان، ومبادئها، وقيمها وأهدافها النبيلة، ومن تجلياتها: تستهدف لجان الحقيقة والمصالحة إعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية المتأصلة، وحفظ الذاكرة الفردية والجماعية، وإعادة تأكيد صفة المواطنة، وبعد التحري والكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتم إقرار الاعتراف العمومي بها، وجبر الأضرار الفردية والجماعية. للتفصيل أنظر : أحمد شوقي بنيوب ، العدالة الإنتقالية ، المفهوم والنشئة والتجارب ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٩-١٤٩ ، ص ١٣٣ .

(٢) إن مفاهيم مثل'' العدالة و'' سيادة القانون '' و'' العدالة الانتقالية '' هي مفاهيم ضرورية لفهم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان، وحماية الأشخاص من الخوف والعوز، وتسوية منازعات الملكية، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وتعزيز الحكم الخاضع للمساءلة، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية .وهذه المفاهيم تعيننا على تعيين أهدافنا وتحديد السبل التي نتبعها من أجل تحقيقها . غير أن هناك تعددا في التعاريف وصور فهم هذه المفاهيم، . فعلى مستوى العمليات، هناك بالنسبة للبعض قدر غير قليل م ن التداخل مع مفاهيم أخرى ذات صلة، مثل إصلاح القطاع الأمني وإصلاح القطاع القضائي وإصلاح شؤون الحكم .ولكي يمكننا العمل معا على نحو فعال في هذا الميدان، لا بد من وجود فهم موحد للمفاهيم الأساسية تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي حول (سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع) Dist : General , 23 Auguest 2004 , p 5

أو تحول ديمقراطي. وهو ما يعني في الوقت نفسه أن التحول أو الانتقال مرتبط في مفهوم العدالة الانتقالية الى حد كبير، بحيث يؤثر الواحد في مفهوم الآخر. والعدالة التي لا تخلق الإنتقال من مجتمع أقل تحررًا إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وتحررًا. لا تعد عدالة.

ولكن مع ذلك تبقى هذه المعايير والتقييمات التي ذكرناها آنفاً، مجرد تقييمات نظرية لا غير، لأنه ومنذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، بالرغم من أنه تم إقرار مبدأ العدالة الانتقالية في أكثر من ثلاثين دولة حول العالم، بما فيهم دول عربية "كالمغرب والجزائر"، ودول أوروبية كـ"رومانيا وبلغاريا والتشيك". الإ أنه مع **ذلك لم يتم التوصل الى صيغة مشتركة للترابط بين العدالة الإنتقالية و التحول الديمقراطي، إذ ليست هناك** صيغة واحدة لحد الآن للتعامل مع ماض مفعم بالانتهاكات. فجميع المناهج والأساليب التي تم إتباعها في معظم البلدان التي طبقت تلك التجربة من حيث المبدأ تستند فقط إلى **إيمان جوهري بعالمية حقوق الإنسان، لكنها لم تجد الآلية المناسبة أو الطريق الملائم له.**(١) وهذا ما جلب معه في بعض الأحيان خيبات أمل كبيرة، إذ أن بعض هذه النماذج أدت الى إعادة إنتاج النظام السلطوي القديم من جديد.

المطلب الثالث

البنية المجتمعية للإنتقال السياسي والعوامل المؤثرة فيه

تمثل البنية الإجتماعية للدولة، تحدياً جدياً في غاية الأهمية لأي تحول سياسي في البلاد، فعندما يرزح البلاد تحت وطأة النزاع بين القوى الإجتماعية المختلفة، وعندما يعاني المجتمع من إنقسامات طائفية و مذهبية و قبلية و إثنية، وفقاً لتبريرات سياسية معينة، حتى وإن لم تكن أصل هذه النزاعات سياسية، فإن هذا الأمر سيؤثر سلباً على عملية التحول، ومن ثم يغدو من غير السهل الحديث عن إنتقال سياسي– سلس في الدولة دون تحديات جدية قد تؤثر على العملية السياسية برمتها.

وإذا كان المجتمع من حيث البنية و التكوين، متعدداً ومنقسماً فيما بينه وفقاً لتصنيفات مختلفة(إقتصادية– إجتماعية–دينية– إثنية–مذهبية– قومية ...الخ [٢])، فإنه من شأن ذلك أن يظهر داخل كل من هذه الجماعات الإجتماعية، قوى عابرة عنها وفقاً لصيغ سياسية، وستكون هذه الجماعات في حالة تنافس جماعي على(الحصص) و (المنافع) في ظل الفترة الإنتقالية لإثبات قدرتها على البقاء والتمدد والسيطرة. وفي السياق ذاته، يمكن تصور أن يقترن النزاع التنافسي في المجتمع المتعدد من حيث التكوين بعملية ثلاثية الأبعاد: أولاً : إعادة بناء الأمة ، وثانياً : إعادة تشكيل هيكلة الدولة، وثالثاً : إرساء الإستقرار. لذا تحاول جل هذه القوى السيطرة على أدوات السلطة السياسية

(١) أنظر دراسة حول العدالة الإنتقالية والعزل السياسي ، متاحة على الرابط الإلكتروني الأتي (٣٠ / ١١ / ٢٠١٤) : http://www.cihrs.org/?page_id=2772

(٢) لدراسة نماذج من الإنقسامات الإجتماعية في (الحالة العراقية نموذجاً)، أنظر : حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول ، الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة : عفيف الرزاز ، منشورات فرصاد، تهران،ط/١ ، ٢٠٠٥، ص ٣٣ وما بعدها.

لإثبات حضورها في مرحلة إعادة بناء الأمة، وستستخدم الأطراف السياسية في سبيل تحقيق مبتغاها شتى الأساليب في التصارع حول الموارد والسلطة [١] وبالرغم من أن مرحلة الإنتقال السياسي تفترض (أو تستلزم) وجود نوع من الإستقرار السياسي بغية ضمان تحقيق العدالة الإنتقالية لأهدافها ، الإ أن النزاعات السياسية للقوى الإجتماعية المختلفة قد تفند هذه الفرصة.[٢] وتلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها (خاصة في المجتمعات المتعددة)، دوراً محورياً في تحديد نجاح أو فشل الإنتقالات السياسية في تحقيق أهدافها. فقد يؤدي غياب الرؤية الواضحة والمتفق عليها إلى التخبط والفشل. كما قد تنجح قوة سياسية أومجتمعية، أو تحالف بين عدد منها، في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو ثورية. لأنه من الطبيعي التصور أن المرحلة الانتقالية تحيط بها المشكلات من كل إتجاه (بشكل يشبه المصيدة) والتي تتسبب في امتداد مرحلة التحول بشكل يقوض فعلياً من فرص تحقيق التغيير الثوري المنشود، وأغلب هذه المشاكل تأتي من بنية المجتمع نفسه، أي أن المجتمع نفسه مهيأ للإنقسام والتشرذم . وينتظر الشرارة لكي يثور ضد نفسه وفق تبريرات مختلفة. من هنا فإن المجتمعات تفقد الثقة في فعالية عمليات الإنتقال السياسي كأداة للتغيير. وكلما طالت المدة بين الفعل المفاجيء المنشيء للإنتقال السياسي، وتحقيق مكاسب ملموسة على الأرض، كلما تعقد الوضع المجتمعي وتفكك بنيانه. حيث أنه من المؤكد أن إطالة فترة الإنتقال السياسي في ظل مثل هذه الظروف و البنى المجتمعية، سيؤثر الى حد بعيد على المجتمع عموماً والمجتمع المتعدد خصوصاً، إذ يفترض أنه ومن خلال هذه الفترة أن تثار إحتياجات و إحتجاجات ومطالب فئوية لا نهائية، إذ أن أغلب الجماعات الإجتماعية ستحاول ضمان بقاءها أمينة في الفترة اللآحقة. كما أن أغلبها تتخوف من تصل منافسيها ومناوئيها الى مقاليد الحكم على حساب حقوقها و مصالحها. لذا فهي لا تتردد بالتشرذم و رفع مستوى المطالب خلال المرحلة الإنتقالية، كل ذلك في الوقت الذي تواجه فيها الدولة حالة من تقلص مواردها المادية والبشرية، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تلبيتها اغلب المطالب، لذا ستظهر الدولة بحالة مزرية جداً. لأن بناء النظام الجديد، بكل مؤسساته التشريعية، والتنفيذية، والقضائية والأمنية وفق أسس جديدة "في الحالات التي تنهار فيها المؤسسات القديمة بشكل شبه كامل"، تحتاج الى وقت طويل. علماً أن الفترات الإنتقالية تضع الطبقة الحاكمة في توقيت حرج. إذ أن أغلب شرائح المجتمع ستطالب بمطالب مؤكدة في ظل ظروف نظام غير مؤكد. لذا فمن المؤكد أن تؤدي هذه التعارضات الى خلق نوع من الاستقطاب الشديد في المجتمع، والارتباك من جانب حكام المرحلة الانتقالية، التي قد تفتقد بسببها لإمكانات والرؤية المطلوبة في إختيار السياسات المناسبة. كما وستعاني الدولة من شح القادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية، وهذا ما يضاعف من حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم.

من المؤكد أن المرحلة الانتقالية ستأتي بمطالب شعبية ملحة (بعضها متضاربة و متناقضة) تستدعي إجراء تغييرات جذرية في توزيع القوة والثروة داخل المجتمع. ولكن بالمقابل هناك عدة عقبات تقف في وجه هذه المطالب، فالمؤسسات

(١) فريق أبحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم إستراتيجي)، ط/١، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧

(٢) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم إستراتيجي) ، المصدر نفسه ، ص ٢٥.

عموماً و بطبيعتها هي منظومات أدوار مقاومة للتغيير المفاجيء، والطبيعة المعقدة للمشاكل التي تواجهها النظم في مراحل التحول تفتح الباب دائما أمام الدعوات للتمهل والتدرج في تنفيذ التغييرات المطلوبة. كما إن الغموض الذي يحيط بعملية التغيير أو الإنتقال السياسي يضع المجتمع و السياسيين أمام خيارات اليمة و مسؤليات سياسية و أخلاقية مما ينجم عنه مشاكل التغيير. خاصة عندما تكون العوامل البنيوية لعملية الإنتقال السياسي والقواعد السلوكية السارية المفعول في فترة الانتقال غير كافية لتحديد الهدف البعيد الذي سيرسو عليه الإنتقال السياسي في البلاد. وعلى مثل هذه الحالات قد نشهد مصادفات غير متوقعة و قرارات تتخذ على عجل لا تستقيم مع طبيعة فترة الإنتقال و معلومات غير كافية لقراءة الواقع. أما القادة السياسيون الذين يواجهون تلك الفترة فسوف يواجهون معضلات أخلاقية مستعصية وإرتباكات متعلقة بالإيديولوجيا والفكرة السائدة التي ستلي مرحلة الإنتقال السياسي. ومنعطفات دراماتيكية يتم التوصل اليها و تخطيها من دون ادراك معناها مستقبلاً. و يستتبع هذه المعضلة، معضلة أخرى، تتمثل في ظهور قطاع كبير ممن يسمون أنفسهم "المساهمين الجدد في إنهيار النظام القديم" أو " مؤسسي النظام الجديد" ، الذين سيرفضون بشكل قاطع فكرة الخضوع لأي سلطة بعد الإطاحة بالنظام القديم، خاصة إذا لم يكونوا هم جزءاً ناجعاً فيها، ومن شأن ذلك أن يخلق نوعاً من البلبلة و الإنقسام داخل الأوساط المجتمعية التي هي منقسمة أصلاً.

هذا بالإضافة الى ظهور تحديات مجتمعية أخرى متمثلة في السلبيات المزمنة التي تخلفها النظم السابقة في كل مؤسسات الدولة الحيوية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام النظام الجديد، الأمر الذي يثير فكرة العجز الانتقالي عن مواجهتها، خاصة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير من ناحية، ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية من ناحية أخرى، وقد يفرز نفس نوعية المحسوبيات والفساد، وقد يدفع في اتجاه ما يسمي "الثورة المضادة". وأخيراً تشكل تسيس الهويات الإثنية والمذهبية و الثقافية في المجتمعات المتعددة ، سبباً آخر للنزاع المجتمعي خلال و ما بعد المرحلة الإنتقالية ، وأن هذا التسيس من شأنه تدمير كافة اليات المشاركة الوطنية ، و تستبدل تلك الآليات بنظام إكراهي قائم على المشاركة الإنتقائية و التبعية والشخصية ضد الآخر. كما ومن شأن هذه المرحلة أن تتأثر ببعض العوامل المجتمعية الأخرى منها الوعي الجماهيري ، ونزاهة الحكم الجديد، و مدى قدرة الحكام الجدد من الإستفادة من الثروة البشرية من الكفاءات والإحتفاظ بها .[1]

إن هذه الفرضيات المجتمعية المطروحة آنفاً، تؤكد لنا أن فترة الإنتقال تتضمن فكرة المتوقع واللا متوقع .إذ أن تصورات القادة الفعليين لفترة الإنتقال والمحيطة بتغيير النظام تؤثر على نتيجة الإنتقال السياسي. وعند المقارنة مع فترات الإستقرار النسبي التي كانت تسود فترة الحكم التسلطي (أو السطلوي)، فإن الغموض و إنعدام الإتجاه الذي يميز الإنتقالات بعيداً عن الحكم السلطوي يخلق الإنطباع بوجود (إضطراب) ، وهذا الإضطراب يخلق ما يسمى بـ(الحنين

(١) أنظر بحث متاح على الرابط الآتي : تأريخ الزيارة (٢٠١٥/١/٢٠) http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=2179

الى الماضي). ويدفع الى إغفال أو حتى الندم على المزايا الجديدة التي حققها الإنتقال الجديد والتي كان النظام السابق يقمعها، مثل الإبداع، حرية التعبير عن الذات، التضامن والحرية. (١)

على أية حال، يبدو أن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم، هو الذى يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب الانتقال. مع التسليم بصعوبة إمكانية تصنيف طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، وذلك نظراً لتعددها وتداخلها، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطياً خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسة للانتقال تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي: الانتقال من الأعلى، أي الذى تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحي فيها. والانتقال من الأسفل، وهو الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام الحاكم أو إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية. والانتقال من خلال التفاوض والمساومة بين الحكم وقوى المعارضة. و أخيراً الانتقال الناجم عن تدخل عسكري خارجي(٢).

الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة توصلنا الى جملة من الإستنتاجات، ويمكن تلخيصها بما يأتي :

١. ليس من السهل إعتبار البلاد يعيش في حالة من الإعتيادية في ظل الفترات الإنتقالية، فالفترة الإنتقلالية تمثل مرحلة حرجة جداً في حياة الشعوب والمجتمعات، لذا فإن عدم قراءة مرحلة الإنتقال السياسي بالشكل المطلوب (خاصة من قبل النخبة الحاكمة الجديدة) قد تدخل البلاد في دوامة لا يعرف أحد كيف سيكون مصيره مستقبلاً. ومن المؤكد ايضاً أن عدم إدارة الفترة الإنتقالية بقواعد ناجعة سيؤدي الى إنهيار الدولة بالكامل و ليس النظامين القانوني و السياسي فقط.

٢. إن تقليل الفترة الزمنية للمرحلة الإنتقالية ضرورة ملحة ، والأهمية تاتي بسبب ما تمثله هذه المرحلة سياسياً و قانونياً للدولة، لكونها تمثل الحد الفاصل قانونياً لحقبتين متعارضتين، كما و تمثل هذه المرحلة بداية النهاية لإنهيار النظام القانوني القديم، و البداية الجديدة للإنطلاق و التطور التدريجي الذاتي للنظام القانوني الجديد، مما يستتبعه تفعيل الية إصلاح الاخطاء ذاتياً ، عندها ستصل الدولة الى التكامل القانوني و السياسي في مؤسساتها ، مرحلة تصل فيها الدولة الى اصلاح للاخطاء والتطوير ثم التطوير وخلق طبقة مسؤلة جديدة تتحمل المسؤولية حتى مع غياب الرقابة النصية (الرقابة على الحكام بلإستناد الى نصوص قواعد ناجعة)، ثم يليه السعي للوصول الى النظج القانوني وتحقيق الكفائة المطلوبة لإدارة البلاد .

---

(١) غليرمو اودونيل ، فيليب س ، شميتر ، المصدر السابق ، ص ١٧.

(٢) نقلاً عن د. حسنين توفيق إبراهيم ،الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات ، دراسة متاحة على الرابط الآتي (تاريخ الزيارة ١/١٠/٢٠١٥).
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

٣. من أبرز التحديات الخارجية التي تشكل تهديداً للبنية المجتمعية للتحول الديمقراطي، هي أن الدولة في المرحلة الانتقالية تصبح مكشوفة للتدخلات الخارجية، وتجعلها عرضة للتدخل في شؤونها الداخلية وفق تبريرات مختلفة ، حيث تنظر الدول المتنفذة عادة إلى مصالحها فقط، وتسعى للحفاظ على الأنظمة بقدر ما تخدم مصالحها، وإذا أيقنت بقرب انهيار هذه الأنظمة فإنها تحاول صياغة التغيير بنظام بديل يحقق لها ذات المصالح وبشكل مطور وجديد.

٤. إن التحدي ألاهم وألاخطر الذي يواجه فترة الإنتقالات السياسية، هو موضوع العدالة الانتقالية ، خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الماضي، وهو السؤال الكبير الذي واجهته التجارب التي سبقتها، وخلال دراسة تجارب بعض الدول ظهرت نموذجين أساسيين في هذا السياق: الأول هو النمزذج الذي يدعو إلى الاستمرارية القانونية، وخصوصاً عندما يكون عملية التغيير سلساً وسلمياً وتواصلياً وتدرُّجياً .أما الثاني، فهو يمثل النموذج الذي يدعي التغيير الثوري، لذلك ترتفع دعوات القطيعة مع الماضي واستخدام العدل العقابي والتاريخي وسيلة لمعالجة جرائم النظام الملامح بالنزول إلى الشوارع. وأياً كانت الأسباب، فقد واجهت العديد من البلدان موضوع العدالة الانتقالية في كيفية التعامل مع الماضي (بالتشدّد أو بالمرونة)، مع الحفاظ على قيم العدالة والتضامن الاجتماعي وتعويض الضحايا والعمل على إصلاح النظام القانوني، وأولاً وقبل أي شيء، على كشف الحقيقة الكاملة والتمكّن من معرفة حجم الأضرار التي لحقت بالمجتمع والأفراد من جراء سياسة التسلط وسوء استخدام السلطة والنفوذ.

٥. عادة ما تكون المهمة الأولى التي من المفترض القيام بها بعد التغيير المفاجيء أو عملية الإنتقال السياسي، هي إتخاذ القرار بشأن تشكيل إطار قانوني لتشكيل سلطات الحكم الإنتقالية. وفي الحالات التي لا يمكن أو يفضل فيها إجراء إنتخاب بشكل فوري، يصبح من الممكن الطعن في شرعية الجهة الحاكمة.خاصة حين تكون تركيبتها أو تحركاتها غير معبرة عن مزاج المجتمع خلال المرحلة الإنتقالية، أو هي لا تسعى بالصورة الكافية للإستجابة للمطالب الأساسية للمواطنين. لذا فعادة ما يتم إتخاذ القرارات بشان إجراء الإنتخابات أو إعادة كتابة الدساتير بشكل متسرع، مع العلم أن تلك القرارات ذات اهمية على المدى الطويل. ويعد التوافق على تلك المسائل تحديداً أمراً صعباً، خاصة إذا غاب الإجماع الشعبي حول القضايا الاساسية، كتوجهات الدولة في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

- د. إحسان حميد المفرجي ، د.كطران زغير نعمة، د. رعد ناجي الجدة ، القانون الدستوري والظام الدستوري في العراق ، ط/٤ ، شركة العاتك ، القاهرة ، ٢٠١١
- أحمد شوقي بنيوب، العدالة الإنتقالية ، المفهوم والنشئة والتجارب ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المصدر السابق ،

- أندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، الجزء الأول ، الجزء الثاني ، ترجمة : علي مقلد ، شفيق حداد ، عبدالحسن سعد ، ط/ ٢ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٧
- بول أوجريدي و لوسيا ناشلوفا ، دروس من تجارب الإنتقال الديمقراطي المتعثرة في اوروبا ، تقرير منظمة التقرير من أجل الديمقراطية (DRI) ، الديمقراطية المؤجلة ،عقبات امام الإنتقال السياسي، منشور في مجلة رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، العدد ٦٧، عام ٢٠١٣
- د.ثروت أنيس الأسيوطي ، فلسفة القانون في ضوء التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغدداد، مطبوعة على الرونيو، سنة الطبع بلا.
- حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول ، الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة : عفيف الرزاز ، منشورات فرصاد، تهران،ط/١ ، ٢٠٠٥.
- جورج بوردو،الدولة، ترجمة، د.سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، ط٣ ،٢٠٠٢.
- سمير خيري توفيق، مبدأ سيادة القانون، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات،(١٣٨)،١٩٧٨.
- شمس الدين الوكيل، النظرية العامة للقانون، منشاة المعارف، الإسكندرية،ط١، ص٢١١، وكذلك راجع عبدالرحمن البزاز، مباديء اصول القانون، مطبعة العاني،بغداد،ط٢، ١٩٥٨
- د. عبدالكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ، ط/١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١.
- عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة أطروحات جامعية (١٠) ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- عبد الحسين شعبان، العدالة الإنتقالية ، مقاربات عربية للتجربة الدولية، ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مايو ٢٠١٣
- غيليرمو أودونيل، فيليب س. شميتر، إلانتقالات من الحكم السلطوي، ترجمة صلاح تقي الدين ، مركز الدراسات إلاستراتيجية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٧.
- فريق أبحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم إستراتيجي) ،ط/١ ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٧
- د. محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان ، ط/٤ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٢.
- د.منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، الجزء الأول ، ط٢ ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧.
- د.منذر الشاوي، القانون الدستوري، نظرية الدستور ، مركز البحوث القانونية، بغداد ، ط/١ ، ١٩٨١
- موريس ديفرجية ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة د.جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط١، ١٩٩٢

- نويل كالهون، معضلات العدالة الإنتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية، ترجمة ضفاف شربا ،ط/١ ، الشبكة العربية للإبحاث والنشر، بيروت ، ٢٠١٤.

– المصادر باللغة الإنجليزية :

- Ajume Wingo, Freedom in the Grounding of Transitional Justice, (Chapter 9) , Alice Machlan & Allen Speight, Justice , Responsibility and Reconciliation In Wake Of Conflict, Springer Science + Business Media, Dordrecht.2013, PP 135-157. P140.
- Jonathan M. Wiener . Review Author .History and Theory ,Vol 1 , 15.NO 2, (May 1976) pp 146 – 175. http; // links.Jstor.org- sici . Wesleyan University.

– المواقع الإلكترونية :-

- د. حسنين توفيق إبراهيم ،الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات ، دراسة متاحة على الرابط الآتي (تاريخ الزيارة ١/١٠/٢٠١٥).
- http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm
- أياد الملاح ، أحد عشر عاما على عملية التحول نحو الديمقراطية في العراق ، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي في (٢٠ / ١١ / ٢٠١٤)

http://www.iawvw.com/articles/883-2014-04-16-23-54-57 .

- د. ميلاد مفتاح الحراثي ، التحول والانتقال الديمقراطي: النسق المفاهيمى Democratic Transition and Transformation: Conceptual Framework ، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي : (٣٠-٧-٢٠١٥)

http://www.akhbaar.org/home/2012/04/129258.html

- دراسة حول العدالة الإنتقالية والعزل السياسي ، متاحة على الرابط الإلكتروني الأتي (٣٠ / ١١ / ٢٠١٥) :

http://www.cihrs.org/?page_id=2772

- بحث متاح على الرابط الآتي : تأريخ الزيارة (٢٠/١/٢٠١٥)

http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=2179

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي حول (سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع)، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي : (تأريخ الزيارة ١٥/٧/٢٠١٥) :-

Dist : General , 23 August 2004 , p 18،

الملخص

تركز هذه الدراسة على بيان الأسس النظرية التي تقوم عليها بنية النظام القانوني في البلدان المختلفة عموماً، لبيان كيف يُكوِن المشرع (واضعي النصوص الناجعة) تصويره الذهني لسن التشريعات وكيف يحدد الغايات القانونية خلال الفترات المختلفة، كما وتركز على تحديد مسارات السياسة القانونية في الدولة في مرحلة حساسة وحرجة جداً من تأريخ الدول وحياة المجتمعات التي تعيش في ظل فترة الحكم الإنتقالي، كونها تبحث عن معنى لقيمة العملية القانونية الجارية، وبشكل خاص البحث عن القيمة القانونية للأحداث التي تؤدي الى إحداث التغييرات المفاجئة في النظام القانوني. والمعايير المتبعة

عند سن القواعد الملزمة خلال تلك الفترة ، وكيفية سنها، وآليات تحديد الغايات القانونية في ظل ظروف الدولة الداخلية ، وهي أخيراً تحاول أن تَصُب تركيزها على تشخيص أهم المؤشرات والمعوقات التي تعتري طريق عملية تحديد الغايات القانونية والتحديات التي تواجهها في هذا السياق من أجل الوصول الى سياسة تشريعية واضحة المعالم.

Abstract

This study focuses on the statement of the theoretical foundations of the legal structure of the system in general, the various countries, to show how to be a legislator (the authors of effective texts) filmed mental enact legislation and how it determines the legal goals during different periods, as and focus on identifying legal policy paths in the state in very sensitive and critical stage of the history of nations and the lives of communities living under the transitional government, they are looking for the meaning of the value of the ongoing legal process, in particular the search for the legal value of the events that lead to the creation of the sudden changes in the legal system. And standards at the age of binding rules during that period, and how her age, and mechanisms to determine the legal objectives in light of the internal state conditions, which are finally trying to pour their focus on the diagnosis of the most important indicators and the obstacles plaguing through the process of determining the legal objectives and challenges faced in this context, in order to reach to legislative policy and clear cut.

پوختە

ئەم توێژینەوەیە جەخت ئەکاتەوە سەر ئەو بنچینە تیۆرییەی کە بونیادی سیستەمی یاسایی لە ولاتاندا بە شێوەیەکی گشتی لەسەری پێکدێت، بۆ خستنە ڕووی ئەوەی ئایا چۆن یاسادانەر وێناکردنە زهنیەکانی خۆی پێکدەهێنێت بۆ دانانی یاساکان.، وە چۆن ئامانجە یاساییەکانی خۆی دیاریدەکات لە کاتە جیاوازەکاندا. لەگەڵ جەخت کردنەوە سەر دیاریکردنی ڕێڕەوەکانی سیاسەتی یاسایی لە دەوڵەتدا لە قۆناغێکی زۆر هەستیاردا لە ژیانی دەوڵەت و کۆمەڵگەکاندا، کە ئەویش قۆناغی ئینتیقالیە لەو ولاتەدا. چونکە لەم قۆناغەدا بەدوای بەهای پرۆسەکاندا دەگەڕێین. بە تایبەتیش گەڕان بەدوای بەهای ئەو ڕوداوانەی کە بەشێوەیەکی چاوەڕوان نەکراو ڕوو ئەدەن. تا بزانین کامانەن ئەو پێوەرانەی کە لەم قۆناغەدا ئەگیرێنەبەر بۆ دیاریکردنی میکانیزمیەتەکان و ئامانجەکان. لە کۆتاییشدا ئەم توێژینەوەیە بەدوای گرنگترین ئەو کۆسپانەدا ئەگەڕێت کەلەم قۆناغەدا دێنە پێش.